ستة أيام وخمسون عامًا

"ستة أيام وخمسون عامًا" كتاب 300 صفحة، صدر عن مركز دراسات الأمن القومي، وشارك في إعداده 33 باحثًا إسرائيليًا من داخل وخارج المركز، وجنرالات سابقون وحاليون ووزاء أمن على رأسهم موشيه يعلون، وقد قام مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية بترجمة الكتاب ونشره مجزئًا على موقعه وفقًا للدراسات التي شكلت هذا الكتاب.

لا خلاف على أن سقوط القدس خلال حرب حزيران 1967 غيّر وجه المنطقة، فقد اعتبرها القوميّون نكسة، والإسلاميون اعتبروها واقعة أشد وقعًا على الأمة الإسلامية من سقوط الأندلس، وكذلك أشد وقعًا من سقوط القدس على أيدي التتار وعلى ايدي الصليبيين. ومن وجهة النظر الإسرائيلية فهي الانتصار الأهم في تاريخ الدولة، حيث انتقلت من دولة مهددة الوجود إلى دولة أساسية في الشرق الأوسط وفي قلب العالم الإسلامي.

مركز دراسات الأمن القومي عقد العديد من ورش العمل، في الذكرى الـ 50 لسقوطها، وأصدر كتابًا بعنوان "ستة أيام وخمسون عامًا"، تضمن الكتاب 7 دراسات تناقش الأبعاد السياسية لنتائج الحرب، و13 دراسة تناقش الأبعاد العسكرية لنتائجها، وقد نوقشت الأبعاد الاجتماعية لنتائج الحرب في 5 دراسات، وهناك كالعادة في مثل هذه الكتب الخلاصة التي يكتبها رئيس مركز دراسات الأمن القومي عاموس يادلين، وهي بعنوان "حرب الأيام الستة: نظرة على اليوبيل."

الكتاب تطرق إلى الانتقادات التي وُجهت للقيادة الإسرائيلية على سلوكها عشية الحرب وخلالها وبعدها، وحتى فيما يتعلق بالنتائج التي أعقبت الحرب. كما يناقش العديد من الأبعاد العسكرية والاجتماعية على الصعيد الداخلي والخارجي، الإقليمي والدولي، فنتيجة الحرب لم تقتصر فقط على أنها ضاعفت المساحة التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي ثلاثة أضعاف باحتلال الضفة وغزة والقدس وسيناء؛ بل إن الحرب ضاعفت الشعور بالثقة والأمن إلى حد النشوة لدى المجتمع الإسرائيلي، وكذلك شعور الثقة بالنفس لدى الجيش الإسرائيلي والقيادة الإسرائيلية، وحتى في نظر المجتمع الدولي.

إلى جانب ذلك، فإن هذا الانتصار خلق انقسامًا سياسيًا حادًا داخل المجتمع، كون الحرب حددت التفكير العسكري والسياسي على طول السنوات إلى اليوم، فقد أثرت في دور الجيش الذي انشغل كثيرًا في الأعمال الشُرَطية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واضطر لتسخير الكثير الكثير من الموارد في تلك المناطق.

أما تاثير نتائج الحرب على الساحة الفلسطينية فقد كانت متلاحقة وسريعة، وترجمت في التغيير على الحركة الوطنية الفلسطينية وتراجع أهدافها؛ الأمر الذي ضاعف من الضغط الدولي على إسرائيل لدفع الاستجابة لبعض المطالب الفلسطينية، بل أصبحت إسرائيل في نظر الكثير من الدول كدولة محتلة تمثل جالوت الذي يقاتله داوود الفلسطيني.

القراءة التي يقدمها مركز دراسات الأمن القومي للأحداث بنظرة للوراء، تعطي قراءة أكثر نقدية للأحداث وللنتائج، لكن هناك مشكلة برزت في العديد من المقالات، والتي حملت نتائج حرب 1967 الكثير من التطورات في المجتمع والنظام السياسي في إسرائيل، وحتى التصدعات التي تعود خلفياتها إلى تلوّن المجتمع الإسرائيلي كمجتمع شتات، والتي تعود أسبابها إلى عوامل تاريخية أخرى، أقل أو ربما أكثر عمقًا.

على الرغم من ذلك، يمكن التأكيد على أن نتائج الحرب انعكست بالتأثير على أربع ساحات رئيسية: الساحة الإسرائيلية الداخلية، الساحة الإسرائيلية - الفلسطينية، الساحة الإقليمية - الشرق الأوسط، والساحة الدولية. يناقش الكتاب هذه الساحات من خلال التركيز على التحدي العسكري ومأزق القوة، وممّا يمكن استخلاصه بأن الشعور الزائد بالقوة الذي منحته الحرب للجيش الإسرائيلي وقادته والقيادة السياسية في إسرائيل كان سببًا في الاستخفاف بالعرب، والجمود في تفكير القادة والجيش، والاعتماد على الردع، واستبعاد ما حدث من حرب الاستنزاف، ومن ثم المفاجأة الكبرى في حرب أكتوبر، والتي كانت كلفتها عالية على الجيش الإسرائيلي، كما لم يصمد الردع الذي تحقق لهم بحرب 67.

الاستعداد العسكري الإسرائيلي تركز في فهم التحدي بالمستوى الذي واجهه الجيش عام 1967 كمعارك بين الجيوش، وعلى ضوء ذلك كانت استراتيجية تعاظم القوة لدي الجيش والصناعات العسكرية، لكن الجيش الاسرائيلي فوجئ بتحديات مختلفة تمامًا عن ذلك، فبعد عقديْن من الزمن على تلك الحرب؛ واجه الجيش الإسرائيلي تحديًا منخفض المستوى بدلًا من التحدي التقليدي الذي استعد له، وقد تمثل بالمقاومة الفلسطينية واللبنانية، بدءًا بالصواريخ قصيرة المدى، مرورًا بحرب العصابات، وانتهاءً بالعمليات الاستشهادية، وذلك في سلسلة معارك من حرب بيروت 1982 إلى انتفاضة الحجارة 1987 وانتفاضة الأقصى 2000 وحرب لبنان الثانية 2006، وأخيرًا جولات التصعيد الثلاث مع قطاع غزة (2008، 2012، 2014)؛ جميع هذه المعارك كشفت المأزق الذي يمر به الجيش الإسرائيلي، والذي تحدثنا عنه في مقال سابق بعنوان "إسرائيل النووية وبيت العنكبوت."

الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي: احتلال الضفة والقطاع والقدس (كان قد سبقه بعام إلغاء الحكم العسكري عن الفلسطينيين الذين تبقوا داخل الأراضي المحتلة عام 1948) فتح أبواب التواصل بين الفلسطينيين على مصراعيه، وشكل كتلة سكان كبيرة ارتبطت بمصير واحد، خصوصًا وأن إسرائيل لم تقدم استرتيجية مستقبلية للتعامل مع الأراضي المحتلة عام 1967، ومع سكان الضفة والقطاع.

على الصعيد الداخلي الإسرائيلي، قبل عام 1967 كان الحديث عن مستقبل الضفة والقطاع حديثًا نظريًا بين التيارات الإسرائيلية، ولكن بعد سيطرة الجيش الإسرائيلي على تلك المناطق؛ احتد النقاش الداخلي وأصبح حجر أساس في الصراع الحزبي، وتشكلت أحزاب بناءً على تصورات مستقبل المناطق.

من أهم فصول الكتاب فصل بعنوان "التناقض الثلاثي للانتقال من الدفاع المدني إلى الجبهة المدنية "، شارك في إعداده مائير الران وكرميت فدان، هذا الفصل يركز على معيقات استخدام القوة، حيث يناقش قدرة المقاومة الفلسطينية واللبنانية على الانتصار في معركة الوعي، ومنع الجيش الإسرائيلي من القدرة على استخدام كامل القوة، على الرغم من انتصاره على الجيوش؛ إلا أن الصراع مع المقاومة يشكّل معركة مختلفة لا يمكن الاستفادة من عبر حرب 1967 في هذه المعارك.

الكتاب مهم جدًا للباحثين، فهو مصدر ومرجع تاريخي، يسلّط الضوء على مأزق الاحتلال، رغم الوهم بالانتصار؛ فإن ثمن الاحتلال باهظ على الجيش والمجتمع الذي احتَل كما هو واقع على الشعب الذي احتُل. نوصي بطباعة هذا الكتاب - ولو بعدد قليل من النسخ - وإدخاله للمكتبة الفلسطينية كأحد أهم المراجع التاريخية، ليس فقط لأحداث الحرب؛ بل للأحداث السابقة واللاحقة والآثار التي ترتبت وما زالت تترتب على هذه الحرب.

الجزء الأول:

أين كانت إسرائيل لتكون لولا حرب الأيام الستة؟

أولاً: مدخل

نتائج حرب الأيام الستة غيّرت بشكل جوهري وضع دولة إسرائيل الاستراتيجي؛ عشية الحرب كانت إسرائيل ديمقراطية صغيرة تتبنى القيم الاشتراكية، الاقتصاد الإسرائيلي كان يعيش حالة من الركود الاقتصادي إثر أسلوب القيادة الأيديولوجية الاشتراكية، الأسلوب الذي صعبت مواءمته مع النمو السريع في القطاع الخاص. اعتبرت الدولة جزءًا من العالم الغربي، والدول العربية المحيطة كانت دولًا معادية لها ولم تسلم بوجودها كدولة يهودية في قلب المنطقة العربية الإسلامية، إسرائيل تميزت بالطابع العلماني، لكنها احترمت التيارات الدينية في داخلها.

اندلعت الحرب صباح الـ5 من يونيو 1967، بعد عملية تدهور تدريجية على ثلاث جبهات: على الحدود السورية، حيث بقيت هناك ملفات جغرافية غير محلولة منذ الـ 1948، بالإضافة إلى الصراع على مصادر المياه، وتلك مجتمعة خلقت توترًا هدّد بالانفجار. وفي الضفة الغربية على الحدود مع المملكة الأردنية، تزايدت الاحتكاكات مع العناصر الفلسطينية، والتي بلغت ذروتها في عملية الجيش الإسرائيلي في السموع (نوفمبر 1966) .وعلى الجبهة الجنوبية، طرأ توتر في مبادرة مصر التي هدد رئيسها آنذاك جمال عبد الناصر (الذي اعتبر زعيمًا للعالم العربي كله) بإغلاق ممرات تيران تسارع التدهور الأمني - السياسي، وتطور في الحقيقة دون نية مبيتة، غير أنها قادت الشعب والقيادة في إسرائيل إلى الشعور المتجدد بالتهديد الوجودي.

نجاح الضربة الجوية الاستباقية التي شنها سلاح الجو الإسرائيلي على مصر في عملية "موكد" كانت إشارة لبدء سلسلة النجاحات العسكرية غير المسبوقة في الطريق إلى إتمام النصر الحاسم على الجبهات الثلاث بالتوازي، وذلك حلال ستة أيام من القتال فقط. عند انتهاء الحرب، ضاعفت إسرائيل مساحتها ثلاثة أضعاف، وسيطرت على جميع المناطق من نهر الأردن حتى البحر المتوسط، وكذلك على هضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء، الحرب رفعت إسرائيل إلى سلم أولويات جدول أعمال العالم، واعتبرت في أعقابها قوة إقليمية عظمى. من ديمقراطية صغيرة تكافح من أجل وجودها وحريتها؛ تحولت إسرائيل إلى "جالوت" إقليمي.

مع ذلك، الانتصار في حرب الأيام الستة أدى إلى الشعور بالتفوق العسكري، وإلى ثبات مفاهيمي، وإلى تقييم عجز أعداء إسرائيل العسكري؛ هذا هو السبب الرئيسي لمفاجأة حرب "يوم الغفران" بعد أقل من ست سنوات

على الانتصار الكبير في العام 1967. بالإضافة إلى التغيير الاستراتيجي العسكري نتيجة حرب الأيام الستة، شهدت إسرائيل تغيرًا كبيرًا في بُعد آخر، حيث تحولت إلى دولة محتلة ومسيطرة على السكان الفلسطينيين. اتفاقية أوسلو "ب "فقط والانفصال عن قطاع غزة وشمالي الضفة في الـ 2005 نقلا السيطرة على أكثر من 95% من السكان الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية)رغم أن نمط الحياة لدى معظم الفلسطينيين في المناطق ما يزال متأثرًا بالسيطرة الإسرائيلية.(

على مر السنين، كُتبت مقالات وكتب كثيرة عن النجاح العسكري لدولة إسرائيل الصغيرة في حرب الأيام الستة، الكثيرُ منها ناقش وضعها عشية الحرب وتناول الأحداث التي أدت إلى اندلاعها، وبعضها تناول نتائج الحرب والروايات التي تجذرت في المجتمع الإسرائيلي والدولي نتيجة لها. خصوصية هذه الدراسة هي محاولتها استشعار مكانة دولة إسرائيل اليوم، خاصة ما كان من المحتمل ان يكون وضعها الاستراتيجي لو لم تقع حرب الأيام الستة، من حينها وحتى يومنا هذا لم يجد العلم طريقة لدراسة "ماذا لو؟"، هذه الدراسة هي عبارة عن مناورة تفكيرية تركز على دراسة ثلاثة تصاميم استراتيجية مركزية من السنوات الخمسين الأخيرة: منظومة العلاقات الإسرائيلية مع الفلسطينيين، اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر، واتفاق السلام الإسرائيلي - الأردني.

ثانياً: غياب مخطط استر اتيجي لليوم التالي

الشعور بالفرحة العارمة بعد حرب الأيام الستة كان مشوبًا بالحرج ما بين السطور، الحرج الذي انعكس في غياب التفكير بالانعكاسات المحتملة لنتائج الحرب، سواء في مناقشات الحكومة أو في أقوال قادة إسرائيل. رئيس "أمان" حينها الجنرال أهارون يريف تحدث عن "نقاش تاريخي" انعقد لدى وزير الأمن موشيه ديان في الـ 12 من يونيو 1967 بعد انتهاء الحرب بيومين، وكان موضوع النقاش "زيادة مساحة الدولة وضمان مكانة القدس العبرية واستمرار الأمن وتأمين مصادر المياه ومناطق أخرى للعيش قدر الإمكان، دون زيادة أو زيادة بالحد الأدنى من العرب"، حسب يريف، مبدأ آخر تُحدث عنه وهو "السلام والمفاوضات المباشرة، خدعة وليس هدفًا؛ إذ أننا قلنا حينها السلام لن يكون."

من هذه الأمور وغيرها، بنفس الروح يظهر أنه في الواقع لم تبلور خطة استراتيجية لليوم الذي تلى الحرب، القيادة السياسية لم تدرس ترجمة النجاح العسكري المثير إلى تقديم اتفاقيات سياسية، وأعطي للجيش الإسرائيلي وزن حاسم في إدارة ما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة (المناطق) دون دراسة معمقة لمعزى وقوة المواجهة بين الجيش والمواطنين الفلسطينيين الخاضعين لنظام محتل. من أقوال رئيس الحكومة ليفي اشكول، يظهر شعور الحماسة في أعقاب السيطرة على مناطق أرض إسرائيل التي فصلت عن الدولة في 1948، وفي

المقابل الرغبة بعدم دحض فرص السلام من خلال "دق المسامير"، أي فرض الحقائق على الأرض. اشكول كان قلقًا أيضًا من القضايا التي تتعلق بمكانة إسرائيل الدولية "لا نتحرك في فضاء فارغ"، ومن الخطر الديموغرافي (الذي يستلزم الامتناع عن زيادة نسبة العرب في سكان الدولة) والقدس "من أجل القدس، مستعدون أن نقتل"، الازدواجية في كلامه تشير إلى عدم الوضوح الذي تميزت به إسرائيل عند إقدامها على اتخاذ القرارات بشأن ما يجب فعله بإنجازاتها في الحرب وكيفية ترجمتها لتصبح ممتلكات استراتيجية.

في جلسة الحكومة التي انعقدت في الـ 18 والـ 19 من يونيو 1967، اختلف وزير السياحة موشيه كول مع قرار رئيس لجنة وزراء من أجل الأمن ورئيس الحكومة اشكول بتلخيص النقاش بالقرار ان نهر الأردن هو حدود إسرائيل الأمنية، ادعى كول بأنه لم يتخذ قرار كهذا، وإذا اتخذ بالفعل فإنه سيؤدي إلى خلق دولة ثنائية القومية، معارضة بعض الوزراء العنيدة للتنازل من أي نوع عن أي جزء من أرض إسرائيل من جهة وعدم الرغبة لدى وزراء آخرين في تحقيق سيطرة إسرائيل على مليون ونصف فلسطيني من جهة أخرى قادا الحكومة إلى وضع من عدم التوافق بشأن محتوى المقترح الذي سيقدم إلى الأردن بخصوص المناطق، وفي نهاية المطاف قررت حكومة إسرائيل ألا تقرر في كل ما يخص سياستها في هذه المناطق.

مقابل ذلك، اتخذت الحكومة بأغلبية 10 أصوات مقابل 9 قرارًا بشأن هضبة الجولان وسيناء، ومغزاه أن إسرائيل لا تنوي ضم هذه المناطق "إسرائيل تقترح عقود سلام مع مصر ومع سوريا، تتضمن ترتيبات أمنية على أساس الحدود الدولية واحتياجات إسرائيل الأمنية"، هذا القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية نقل سرًا إلى الولايات المتحدة، ومن خلالها إلى مصر وسوريا؛ غير أنهما لم يردا بالإيجاب. لقاء ذلك، اجتمع قادة الدول العربية في العاصمة السودانية الخرطوم (أغسطس 1967)، وفي الـ 2 من هذا الشهر اتخذت القمة القرارات المعروفة باسم "لاءات الخرطوم": لا للمفاوضات مع إسرائيل، ولا للسلام معها، ولا للاعتراف بها، هذه القرارات أدت إلى تغيير سياسة إسرائيل، وقللت من استعدادها لإبداء الليونة والتنازلات على أساس صيغة "الأرض مقابل السلام" والترتيبات الأمنية في هضبة الجولان وسيناء.

ثالثاً: السلام مع مصر: إنجاز استراتيجي

حرب الأيام الستة أحدثت تغيرات مفاهيمية وعملانية في مصر، وكان لهذه التغيرات أثر مزدوج ومتناقض على نظرية الصراع مع إسرائيل؛ فمن جانب أسهمت الحرب باشتداد وتفاقم ومركزية الصراع الإسرائيلي - العربي: الواقع الذي تشكل في أعقاب الهزيمة العربية وسّع الانشغال بالصراع، وأسس الشعور بانجذاب المواطن

المصري تجاهه، وعزّز الشعور بالعدالة الشخصية، وعمّق الالتزام بمواصلة الكفاح ضد إسرائيل، ونشر عدم التسليم بوجود دولة إسرائيل، ونمّى العداء والرغبة في الانتقام، وزاد من شيطنة اليهود والصهيونية، ومن جانب آخر أثارت الحرب أيضًا الانتقاد الذاتي، وسارعت تراجع أيدلوجية القومية العربية التي سيطرت أيام عبد الناصر إثر فشلها الذريع في تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها والآمال التي أنيطت بها .هذه التطورات أدت إلى دراسة متجددة لمفاهيم أساسية متشددة بشأن الصراع مع إسرائيل، هذه الدراسة نضجت في نهاية المطاف لتصبح فكرة إعادة المناطق المصرية مقابل السلام كطريقة مفضلة للعمل؛ هذه السياسة طبقت عمليًا فقط بعد حرب "يوم الغفران."

خطوات التحوّل المفاهيمي في أعقاب حرب الأيام الستة ونتائج حرب "يوم الغفران" هي مكونات متعلقة في الواقع بعملية واحدة، فقد أثرت مجتمعة كثيرًا على الاعتبارات التي تصدرت الحسم المصري لتوقيع اتفاق السلام المنفرد مع إسرائيل، على المستوى الجغرافي تطلعت مصر لأن تستعيد السيطرة على المناطق التي فقدتها في حرب الأيام الستة، وعلى رأسها شبه جزيرة سيناء وعلى آبار النفط والمواقع السياحية الموجودة فيها، وعلى المستوى المادي بددت الحروب مع إسرائيل وأوهت الاقتصاد المصري، بينما اتفاق السلام اعتبر شرطًا ضروريًا لتوجيه الموارد القومية لترميمه وبناء دولة مزدهرة ومتطورة، وعلى المستوى العسكري أسهمت الإنجازات الجزئية التي سجلها الجيش المصري في حرب "يوم الغفران" - والتي اعتبرت محوًا للإذلال الذي لحق به في العام 1967 - في الائتمان الشعبي الذي أعطي للرئيس أنور السادات في قيادة الخطوات السياسية الرائدة والانطلاقات.

في المقابل، انهزام الجيش المصري أمام الجيش الإسرائيلي في حرب الأيام الستة، وكذلك الانتعاش السريع بميدان القتال في حرب "يوم الغفران" عزز الفهم في الجانب المصري بأن استمرار الكفاح العسكري ضد إسرائيل غير مجدٍ. وأخيرًا، على المستوى السياسي تطلع السادات إلى التقرب من الولايات المتحدة، على أمل ان تستطيع الأخيرة أن تفرض على إسرائيل الانسحاب إلى حدود الـ 67 وأن تقدم لمصر مساعدات اقتصادية؛ زاد من استعداده لتوقيع اتفاق السلام. الرغبة في توثيق التعاون مع الولايات المتحدة جعل من هدف تحقيق السلام مع إسرائيل (الحليفة المقربة) أكثر جاذبية، بل وهدفًا وطنيًا ضروريًا من جهة مصر.

يمكن القول بأن السلام مع مصر (قائدة العالم العربي) أصبح ممكنًا فقط بعد أن استعادت شرفها في أعقاب "انتصارات أكتوبر 73" وإصرار الرئيس السادات على التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل باسم الهدف الأسمى، وهو إعادة جميع الأراضي المصرية التي احتلت في 1967. وعليه، يصعب القول بأن مصر كانت لتختار استراتيجية

السلام مع إسرائيل لولا زخم الأحداث التي طرأت في حرب الأيام الستة، ومرت بحرب "يوم الغفران"، وانتهت بتوقيع اتفاق السلام بعد حوالي 12 عامًا.

منذ توقيع اتفاق السلام مع مصر، شهدت إسرائيل الحروب في لبنان، وانتفاضتيْن على الساحة الفلسطينية، وسلسلة من المواجهات العسكرية في قطاع غزة، وعلى المستوى الإقليمي حربيْن في الخليج وتعقيدات إقليمية؛ جميع هذه الاحداث تسببت بعدم استقرار مستمر، إلى ذلك يجب ان نضيف الاهتزازات على الساحة المصرية الداخلية وفي إسرائيل إثر مقتل الرئيس السادات (1981) ومقتل رئيس الحكومة رابين (1995). رغم كل هذه الاحداث والمخاطر المنطوية عليها، فإن اتفاق السلام بين البلديْن ما يزال صامدًا، وسيما بسبب فهم مصر بأنه لا خيار عسكري لها أمام إسرائيل، جذور هذا الفهم هي أولًا في نتائج حرب الأيام الستة.

رابعاً: السلام مع الأردن: إنجازوفرصة مضيعة

الاتصالات السياسة المباشرة بين إسرائيل والأسرة الهاشمية بدأت بانتهاء الحرب العالمية الأولى، واستمرت في حقبة الانتداب البريطاني، وتواصل وجودها حتى بعد استقلال الأردن وإسرائيل، استمرت الاتصالات حتى خلال حرب الاستقلال، جزء من قنوات التحدث كانت سرية، وبعضها كانت علنية وجرت برعاية الأمم المتحدة. عشية حرب الأيام الستة، اضطر الملك حسين إلى أن يتماشى مع العالم العربي وأن ينضم إلى الائتلاف العربي الذي أقامه الرئيس المصري عبد الناصر ضد إسرائيل. بعد الحرب، ركزت الاستراتيجية الأردنية على إعادة السيطرة على الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى حكم المملكة. في ذات الوقت، عجّلت الحرب من تعزز قوة الحركة الوطنية الفلسطينية التي أصبحت تهديدًا مشتركًا على الأسرة المالكة الهاشمية ودولة إسرائيل، ليس فقط في سياق موقف الأردن في الضفة الغربية والقدس؛ وإنما أيضًا في سياق جوهر شرعية الحكم الهاشمي واستقرار الأردن كدولة.

"الخيار الأردني" كان في ذلك الوقت خيارًا واقعيًا للغاية، وذلك بشكل أساس بعد طرد منظمة التحرير من الأردن في أعقاب أحداث "أيلول الأسود" عام 1970 ومخطط الملك حسين الفيدرالي في مارس 1972 الذي أريد منه تعزيز علاقة الأردن بالضفة الغربية والقدس على حساب منظمة التحرير، لكن هذا الخيار لم يحظَ باستجابة الحكومة الإسرائيلية التي ترأستها في حينه غولدا مائير. بعد حرب "يوم الغفران"، أزيل "الخيار الأردني" من على جدول الأعمال الساري عمليًا إثر قرارات لقاء القمة العربية في الرباط (أكتوبر 1974)، والتي قررت ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبعدها بسبب التحول السلطوي في إسرائيل عام 1977، الذي عزز نظرية أرض إسرائيل الكاملة و"الأردن هي فلسطين". الأردن ومنظمة التحرير من جانبهما

حاولتا دفع "خطة العمل المشتركة" التي قامت على أساس مبدأ تحقيق الفلسطينيين حقهم بالاستقلال في إطار كونفدرالية مع الأردن، لكن هذه المحاولات فشلت، وأعلن الملك حسين في خطابه الذي ألقاه في فبراير 1986 عن وقف التعاون مع منظمة التحرير.

محاولة لإحياء "الخيار الأردني" قام بها الملك حسين ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس في 1987، خلال لقاء سري عُقد في لندن وقع الاثنان على اتفاق يقرر أن الأردن هي الدولة التي يجد الفلسطينيون في إطارها استقلالهم، الفكرة المنظمة لهذا الاتفاق هي أن تعود الأردن لحكم السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية بطريقة ما، وفي المقابل توقع على اتفاق سلام مع إسرائيل، كما أُتفق بين حسين وبيريس على أن الشأن الفلسطيني سيمثل في إطار الوفد الأردني إلى المؤتمر الدولي، وأن ممثلي منظمة التحرير لن يشاركوا بهذا المؤتمر. بيريس الذي بادر باللقاء حصل على تصريح من رئيس حكومة الوحدة الوطنية اسحق شامير لإجراء هذا اللقاء، غير أن شمير تحفظ في النهاية على نتائجه خوفًا من أن يفرض المؤتمر الدولي على إسرائيل اتفاقًا يعارض مصالحها كما رآها هو.

انسحاب إسرائيل من اتفاق لندن والخطر الفلسطيني الذي انعكس على بقاء وجود حكم الأسرة الهاشمية، وسيما اندلاع الانتفاضة الأولى (ديسمبر 1987)؛ جعل الملك حسين في العام 1988 ينسحب من فكرة الربط بين ضفتيْ نهر الأردن ويعلن عن قطع الارتباط بينهما من خلال التنازل عن المطالبة بسيادة الأردن في الضفة الغربية وقطع العلاقات القانونية والإدارية بين الأردن ومنظمة التحرير؛ وهكذا، فقد عبر عن رغبة الأردن بعدم تحمّل ثمن حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأبدى في الواقع دعمه لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية. توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير (1993) مكّن الملك حسين من تحويل الاتصالات السرية التي أجراها مع إسرائيل إلى علنية، وفتح بذلك الباب أمام توقيع اتفاق سلام رسمي بين إسرائيل والأردن؛ هذا الاتفاق وقع في أكتوبر 1994.

علاقات إسرائيل مع الأسرة المالكة الهاشمية لم تكن مرتبطة بمخرجات حرب الأيام الستة، إذ أنها وجدت قبلها واستمر وجودها بعدها أيضًا، لكن لا شك بأنها تأثرت مباشرة بالقضية الفلسطينية، سلسلة من الاحداث وقعت في حرب الأيام الستة هي التي مكّنت من إنجاز اتفاق السلام بين إسرائيل والأردن في نهاية المطاف. إسرائيل ضيّعت فرصة كانت موجودة على ما يبدو حتى قبل الحرب وبعدها مباشرة أيضًا؛ الاعتراف بسيادة الأردن على الضفة الغربية، وبالتالي بناء الظروف الملائمة لتحقيق "الخيار الأردني"، وفي إطارها تحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية في أي إطار سياسي يقرر بشأنه الطرفان (كونفيدرالية أو فيدرالية أو أي إطار

آخر) .مع ذلك، نتائج حرب الأيام الستة وآثارها دفعت بالقضية الفلسطينية إلى قلب الساحة الدولية، ودفعت بحق الفلسطينيين بالاستقلال، في الوضع الجديد الذي تشكّل؛ يعقل الافتراض بأن الفلسطينيين لم يكونوا ليوافقوا على صفقة تؤدي إلى تحقيق "الخيار الأردني" من فوق رؤوسهم.

خامساً: القضية الفلسطينية: "الإشكالية" التي تزداد تعقدًا

لكي نخمّن ماذا كان مصير الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني سيكون لو لم تقع حرب الأيام الستة وانتهت مثلما انتهت؟ يجب أن نسأل: هل كانت القضية الفلسطينية لتوجد بعنفوانها الحالي من دون الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة؟، سؤال آخر في هذا السياق: هل كانت إسرائيل لتصل إلى الحديث مع الفلسطينيين والتفاوض معهم أيضًا لولا هذه الحرب ونتائجها الجغرافية؟

سادساً: هل كانت القضية الفلسطينية ستوجد بعنفوانها الحالي دون احتلال الضفة الغربية؟

كل الأرض التي تتكون منها فلسطين/ إسرائيل من البحر إلى النهر أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية بعد حرب الأيام الستة .في الرواية الفلسطينية، هذا الوضع فاقم المشكلة التاريخية لأن كل المنطقة الفلسطينية الانتدابية حتى المتر الأخير منها انتقلت إلى إسرائيل، وإلى ذلك فالفلسطينيون سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (من دون لاجئي الشتات) حصلوا بين عشية وضحاها على الوصول المستقل والمباشر إلى إسرائيل لإدارة مشاكلهم .من المنظور الإسرائيلي، أصبحوا عنوانًا مسؤولًا محتملًا لاتفاق سياسي مستقبلي.

في الأيام الأولى التي تلت الحرب، أقامت الحكومة الإسرائيلية لجنة مشتركة بين الوزارات للاتصالات السياسية في المناطق المحتلة (لجنة الاربعة) وكذلك ("لجنة الضفة الغربية" التي كان أعضاؤها رئيس "الموساد" و"الشاباك" وجنرالات من الجيش الإسرائيلي وموظفون كبار من وزارة الخارجية). في يوليو 1967، وضعت "لجنة الأربعة" على طاولة الحكومة تقريرًا سريًا للغاية يحمل عنوان "الضفة الغربية والمملكة الأردنية وقطاع غزة: مقترح لحل وسياسة"، أعضاء اللجنة قرروا في التقرير فتح الباب لإمكانية اتفاق مع ملك الأردن حسين، وحاولوا دفع الحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى اتفاق سياسي مع الأردن دون تأخير وقبل أي أمر آخر، وكانت توصيتهم أنه وحتى توقيع الاتفاق مع الأردن، تُدار الضفة الغربية من قبل إسرائيل كوحدة إدارية واقتصادية منفردة. في أغسطس 1967، قدّمت "لجنة الضفة الغربية" للحكومة عدة خيارات لاتفاق سياسي، بدءًا من ضم الضفة الغربية، ومرورًا بأنواع مختلفة للاتفاق مع الأردن، ووصولًا إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة. هذه الأعمال والتفكير باتفاق سياسي بين إسرائيل والشعب الفلسطيني لم تكن في سلة المبادرات والأفكار عشية حرب الأيام الستة، والأفكار والمبادرات التي ظهرت بعد الحرب لم تُعتمد من قبل الحكومة.

المسؤولون المشاركون في بلورة الأفكار الموصوفة أعلاه يزعمون بأنهم علقوا بالسياسات التي حددها رؤساء الحكومة ليفي اشكول وغولدا مائير، والتي كانت تقوم على أساس إحكام القبضة على المناطق دون التنازل عن أي متر منها ودون الموافقة على أقل من التفاوض المباشر مع الدول العربية حول اتفاق نهائي يتضمن السلام، وهم يشهدون على ان الحكومة رفضت أي اشتغال حقيقي بالمجال السياسي، وفضّلت بوضوح استمرار الوضع القائم على القيام بمبادرة من أي نوع بسبب الشعور بالأريحية ووفرة الوقت نتيجة الانتصار الساحق. من منظورهم، إسرائيل لديها ذرائع كثيرة (مثل لاءات الدول العربية وقرارات قمة الخرطوم)، ولم تدرس تحويل انتصارها العسكري إلى إنجاز سياسي.

بروتوكولات جلسات الحكومة في تلك الحقبة تظهر أن السيطرة على المناطق كانت منذ بدايتها في الأساس نتيجة لغياب توافق داخل حكومات إسرائيل بشأن مستقبلها وبشأن خارطة الحدود النهائية لدولة إسرائيل، كان هذا الأمر ردة فعل ناتجة عن ضعف القادة في اتخاذ القرارات الصعبة لأسباب سياسية وأيديولوجية، وكذلك بسبب الشعور بالإنجاز وثمل القوة نتيجة إنجازات الحرب. بعد حرب الأيام الستة بوقت قصير، ضمنت فكرة الأمن قبل السلام، وليس السلام؛ إنما المساحة الأمنية في لمناطق وقوة الجيش الإسرائيلي هما الضمان لأمن إسرائيل القومي.

حرب الأيام الستة عززت المعارضة الواسعة التي كانت موجودة للاعتراف بالفلسطينيين كشعب يستحق الاستقلال والحقوق السياسية المنفردة، وأسست للشعور بأنه لا مبرر لإقامة كيان فلسطيني مستقل في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. في العقديْن اللذيْن تليا الحرب، عملت الحركة الوطنية الفلسطينية من أراضي الأردن ولبنان وتونس، بينما ظل الفلسطينيون في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة خارج دائرة التفكير والفعل السياسي. غير ان استمرار وضع الاحتلال أدى بعد حوالي مرور عقديْن في ديسمبر 1987إلى انتفاضة شعبية قام بها الشعب الفلسطيني في تلك المناطق، الانتفاضة الأولى التي اندلعت من الأسفل وكانت في بدايتها معزولة عن توجيه منظمة التحرير غيّرت الواقع: فتحت أعين إسرائيل والمجتمع الدولي، وأدت بعد عدة سنوات - وفي الظروف الإقليمية التي انتصر فيها الائتلاف الإقليمي الدولي على عراق صدام حسين - إلى تحريك عملية سياسية إقليمية وتضمين صيغة "المناطق مقابل السلام" (مؤتمر مدريد والمحادثات متعددة الأطراف والمحادثات في واشنطن مع الوفد الأردني - الفلسطيني.(

يمكن الافتراض بأنه لو لم تكن إسرائيل احتلت في 1967 مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة لاستمر الوضع القائم الذي سبق الحرب، والذي فيه تسيطر الأردن ومصر على هذه المناطق، ولدار الصراع العربي -الإسرائيلي

حول المسائل الأساسية التي أوجدت في 1917 وتضمنت مجددا في :1948موقف أرض فلسطين كلها وقيام دولة إسرائيل "مبعوثة الاستعمار الغربي"، سيطرة إسرائيل في أعقاب حرب الـ 48، المناطق التي شذت كثيرًا عن حدود التقسيم التابعة للأمم المتحدة في العام 1947، ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية أو بعبارة أخرى: القضية الفلسطينية كانت لتقوم بعنفوان يشبه ذلك الذي طرأ، وإن يكن باتجاهات أخرى.

انعكاسان مركزيان عرفا الأمر لحرب الأيام الستة في السياق الفلسطيني؛ أولهما: تحول القضية الفلسطينية من قضية العالم العربي إلى قضية يقع حلها على عاتق إسرائيل، وثانيهما: الفهم بأن الحل الجغرافي يسري فقط على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967.

سابعاً: هل كنا لنصل إلى عملية سياسية مع الفلسطينيين لولا حرب الأيام الستة؟

القيادة الفلسطينية انهارت وتشتت في جميع الاتجاهات بعد 1948، وبعد عقد فقط بدأ تنظيم الشباب الفلسطيني في أطر تنظيمية مختلفة (مثل حركة فتح والجبهات التي كونت فيما بعد منظمة التحرير الفلسطينية)، وقد طالبت القادة العرب بحل القضية الفلسطينية، وبحثت عن طرق تسلكها من أجل "تحرير أراضي فلسطين بالقوة من أيدي الصهاينة". في 1964، وفي مؤتمر القمة الأول للزعماء العرب، دشنت "منظمة التحرير الفلسطينية" كمظلة سياسية كان هدفها إبقاء السياسة الفلسطينية وتلك المتعلقة بالفلسطينيين بسيطرة وثيقة من قبل الدول العربية، وسيما مصر. في العام 1969، وفي أعقاب حرب الأيام الستة واحتلال الضفة الغربية، سيطر تنظيم فتح برئاسة ياسر عرفات على منظمة التحرير ومن حينها أصبح قائدها.

يمكن التقدير بأنه حتى ولو لم تقع حرب الأيام الستة لما كانت القضية الفلسطينية "تبخرت"، كانت منظمة التحرير ستقوى، بل وتسلك أي طريق ممكنة (بما في ذلك تشجيع العمليات "الإرهابية" وجر الدول العربية إلى الحرب مع إسرائيل) من أجل إبقاء القضية الفلسطينية على جدول أعمال الدول العربية والمجتمع الدولي. وجود معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية لم يكن يسمح للقادة العرب بالتنصل من القضية الفلسطينية، ومخيمات اللاجئين نفسها اعتبرت مركزًا لتجنيد الشباب في صفوف التنظيمات "الإرهابية" التي وضعت من جانبها تحديًا لاستقرار الأنظمة العربية (مثل الأردن ولبنان)، وكذلك إبقاء العداء تجاه إسرائيل وغياب الهدوء الأمني.

يصعب القول بأنه في الظروف الجيوسياسية التي سادت قبل 1967 أن إسرائيل والفلسطينيين أو الدول العربية كانوا ليحركوا عملية سياسية لحل الصراع بينهم، إذ أن النقاش دار حينها حول قضايا الـ48، وإسرائيل لم يكن لها في ذلك الواقع ممتلكات استراتيجية للمساومة أو البيع مثل "الأرض مقابل السلام". بعد 21 عام فقط من حرب الأيام الستة، وبعد طرد المنظمة من الأردن (1970) ومن لبنان (1982)؛ قبلت المنظمة في مؤتمر "المجلس الوطني الفلسطيني" الذي اقيم في الجزائر 1988 الصيغة التي تقرر أن أي نقاش مع إسرائيل يقوم فقط على أساس قرارات مجلس الأمن (242 و338) والمضمون أن النقاش الجغرافي سيدور حول الأراضي التي احتلت عام 1967.

لو طرأت ظروف قبل 1967 لاتفاق سياسي وإقامة دولة فلسطينية لكانت تلك عملية غير ثنائية (إسرائيلية - فلسطينية)، وإنما متعددة الأطراف بمشاركة مصر والأردن، بل وبقيادتهما وبتشجيع العالم العربي. إمكانية ان تحدث عملية كهذه كانت لتبقى منخفضة بسبب الشعور بالأمن الذي كان حينها لدى العالم العربي (سيما لو لم تقع حرب الأيام الستة) من جهة، وبسبب الشعور بالتهديد الوجودي لدى إسرائيل الصغيرة في أرضها المقلصة من جهة اخرى. يمكن أيضًا أن نقدر بأن مصر والأردن كانتا لتفضلا الحفاظ على حكمهما في تلك المناطق؛ مصر لكي تواصل تحدي إسرائيل وإبعاد المشكلة الفلسطينية عنها، والأردن لكي تضمن السيطرة على الفلسطينيين بشكل يمنع الاهتزازات داخل المملكة، بسبب الواقع الديموغرافي، وسيما من أجل ضمان السيطرة على المسجد الأقصى، الذي يعتبر الملكية الدينية الأكثر نفاسة للسلالة الهاشمية.

يمكن أيضًا الافتراض بأنه من دون حرب الأيام الستة فإن الوضع القائم الذي تصمّم قبيل تمام عشرين عامًا على قرار التقسيم لم يكن ليستمر طوال الوقت، وذلك على ضوء عدم القدرة على بلورة اتفاق بين إسرائيل والعالم العربي عمومًا، والشعب الفلسطيني خصوصًا، وكذلك إثر عبء القضية الفلسطينية المتزايد على الأنظمة في مصر والأردن بسبب تضامن الشارع العربي مع حقوقهم. وعليه، يُمكن الافتراض بأنه عاجلًا أم آجلًا كانت ستندلع حرب مع إسرائيل كالتي وقعت بالفعل عام 1967.

الظروف التي نشأت في أعقاب حرب الأيام الستة وتثاقل عبء الاحتلال على إسرائيل، وكذلك الأحداث على الساحات الإقليمية والدولية؛ أوجدت بنية للاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير، والذي طبق باتفاقية أوسلو 1993 في إعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني، وفيما بعد في الاتفاقيات المرحلية ومحاولات بلورة اتفاق نهائي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بصفتها تمثل الشعب الفلسطيني. أساس النقاش في جميع هذه المحاولات كان المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وليس جميع أرض إسرائيل الانتدابية.

ملخص: عدم النضج لاستخلاص الفرصة الاستراتيجية

يصعب أن نستنبط ما كانت مكانة إسرائيل ستكون لولا وقوع حرب الأيام الستة، لا شك بأن الحرب قفزت بإسرائيل إلى مكانة القوة الإقليمية العظمى عسكريًا، وأدت إلى الاعتراف (الذي تعزز بعد حرب "يوم الغفران") بأنه من غير الممكن تدميرها وإخضاعها في عملية عسكرية من خلال تحالف عربي شامل. مع ذلك، نشير إلى أن بنية الإنجازات الاقتصادية والعلمية والتقنية الإسرائيلية بُنيت حتى قبل حرب الأيام الستة، وما تزال تعتبر "الموجة الحاملة" لها نحو المستقبل، مخرجات الحرب فتحت أمام إسرائيل فرصًا استراتيجية لم تكن قائمة قبلها، وسيما القدرة على إعداد اتفاق سلام مع مصر (قائدة العالم العربي). على المدى الأكثر بعدًا، مكّنت المخرجات إسرائيل أيضًا بوجود أرضية لتوقيع اتفاق السلام مع الأردن، الذي يتحمل مع إسرائيل عبء القضية الفلسطينية.

يصح الافتراض بأن الظروف التي سادت عشية حرب الأيام الستة كانت تقود إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق ما كانت نتائجها لتشبه بالضرورة صورة الوضع في الـ 11 من يونيو 1967. اندلاع الحرب في توقيت آخر، وفي ظروف أقل اريحية لإسرائيل دون القيام بالضربة الاستباقية في مخطط حدود 1967 كان بإمكانه أن يخلق تحديًا أمنيًا صعبًا (تقطيع أوصال الدولة أو احتلال أجزاء منها)، حرب الأيام الستة وفرت لإسرائيل عمقًا استراتيجيًا سمح لها بمواجهة حتى الخطوط العامة المفاجئة في حرب "يوم الغفران."

الحرب عززت حركة التحرر الوطني الفلسطيني، التي أخذت من الدول العربية زمام قيادة الكفاح ضد إسرائيل، وتموضعت في قلب الصراع الإسرائيلي - العربي إلى أن تحول في الواقع إلى صراع إسرائيلي - فلسطيني. من ناحية إسرائيل، الشعور بقوتها في أعقاب تلك الحرب وسيطرتها على جميع الأراضي أدى إلى امتناع حكوماتها عن تطبيق الفرصة الاستراتيجية في التوصل إلى تسوية القضية الفلسطينية في إطار "الخيار الأردني"، الخيار الذي كان من الناحية النظرية موجودًا حتى من دون وقوع حرب الأيام الستة، لكنه أصبح في الواقع أكثر بعد وقوعها. إضافة إلى ذلك، الطريقة التي أدارت بها إسرائيل الصراع منذ 1967 كرّست النظرية القائلة بأن الجهة المسؤولة عن حل القضية الفلسطينية هي أولًا وقبل أي طرف آخر هي إسرائيل، وأن أي اتفاق إسرائيلي - فلسطيني سيكون في تخوم أرض إسرائيل (بين نهر الأردن والبحر المتوسط)، إسرائيل لم تدرس توسيع دائرة الشراكة والمسؤولية والمساحة الجغرافية لحل القضية الفلسطينية في اتفاقيات السلام التي وُقعت مع مصر والأردن، وسلوكها بعد هذه الاتفاقيات.

لو لم تسقط في يد إسرائيل المناطق التي احتلتها في حرب الأيام الستة، ولولا بقائها تحت سيطرتها سنوات طويلة رغم كل التطورات التي رافقت ذلك، ومن بينها صناعة الاستيطان؛ فمن الصواب الافتراض بأن مكانة دولة إسرائيل في العالم كانت ستكون أكثر استقرارا من مكانتها اليوم، وما كان هناك سبب للتعاطي معها كدولة فصل عنصري تخرق حقوق الانسان، ولكانت متحداة بشكل أقل في قضية شرعيتها كدولة يهودية.

إذا استمرت إسرائيل بالسيطرة على الأراضي التي احتلت في 1967، ومن خلال الإبقاء على الغموض بخصوص نواياها في المستقبل وغياب الإصرار على حل القضية الفلسطينية، ستفوت الفرص الاستراتيجية الماثلة على بابها لتعزيز مكانتها في العالم كقوة تقنية عظمى في مجال الأمن والتكنولوجيا الرقمية والسايبر. هذا الأمر سيمس أيضًا بقدرتها على تحصين موقعها الإقليمي، وتحقيق الاعتراف بها كديمقراطية تستطيع أن تقيم علاقات بناءة مع جاراتها في الشرق الأوسط.

من المنظور الاجتماعي الداخلي، يمكن القول بأن الاستقطاب على الأساس الديني والاجتماعي الاقتصادي والطائفي كان سيحدث في إسرائيل حتى من دون حرب الأيام الستة. مع ذلك، يبدو ان الأمر لم يكن ليبرز بشدة تشبه العنفوان الحالي، والتي تتغذى من الظواهر السلبية المرافقة للسيطرة على شعب آخر، ومن الاستقطاب الأيديولوجي فيما يخص مستقبل القضية الفلسطينية والمناطق.

خمسون عامًا بعد حرب الأيام الستة، آن الأوان لإزالة الغموض فيما يخص نوايا دولة إسرائيل بشأن المناطق، وأن تعرض بشفافية ووضوح أهدافها أمام القضية الفلسطينية. كذلك هناك محل لبلورة قواعد لعب متفق عليها في المجتمع الإسرائيلي فيما يخص طريقة صناعة القرارات الاستراتيجية والمتعلقة بالقضايا المركزية المطروحة على جدول الأعمال؛ الانفصال عن الفلسطينيين واتفاق حل الدولتين أو ضم المناطق.

الجزء الثاني:

تجدد جدلية التقسيم

أولاً: توطئة

بشكل قاطع وواضح، غيّرت حرب الأيام الستة مكانة إسرائيل الاستراتيجية في الشرق الأوسط. من دولة صغيرة، نجحت في الدفاع عن نفسها والحفاظ على بقائها رغم المخاطر المحدقة بها من جميع جاراتها اللاتي تتمتع بدعم سوفيتي والغنية بالنفط؛ تحولت بعدها إلى قوة إقليمية عظمى لا شك بأفضلية قوتها العسكرية، الحرب كذلك أوضحت للعالم العربي - وإن لم يكن بوضوح دائمًا - أن ليس لديه القدرة على القضاء على دولة إسرائيل، كما

أن المصاعب التي واجهت إسرائيل في حرب "يوم الغفران" لم تغيّر بشكل أساسي هذه الحقيقة. حرب الأيام الستة وضعت إسرائيل على خارطة العالم بصورة دراماتيكية ثورية، ووفّرت لها عمقًا استراتيجيًا ومساحة للمناورة ومكانة لم تكن لها من قبل ذلك في الرأي العام العالمي وفي أوساط قادة دول العالم وفي الجماهير اليهودية في جميع أنحاء العالم؛ كان لذلك ثمن)قطع العلاقات الدبلوماسية من قِبل الاتحاد السوفيتي، وبعد ذلك من قبل دول في افريقيا)، لكن التوازن الإيجابي كان واضحًا للغاية.

عدا عن هذه الجوانب التي نوقشت في عشرات - إن لم يكن في مئات - الكتب وآلاف المقالات التي نشرت في البلاد وخارجها، كان لحرب الأيام الستة ومخرجاتها آثار بعيدة المدى على الخطاب السياسي والبناء الداخلي في إسرائيل، وكذلك على مكانتها الدولية. رغم ان إسرائيل لم تكن تقصد ذلك عند قرارها بالخروج إلى الحرب، إلا أن مخرجاتها فتحت من جديد مناقشة قضية تقسيم "أرض إسرائيل"؛ القضية التي كانت واحدة من نقاط الخلاف الأساسية لدى الاستيطان اليهودي في البلاد وفي الحركة الصهيونية في السنوات الحاسمة ما بين توصيات لجنة بيل (1938) وبين قرار التقسيم في الأمم المتحدة في الـ 29 من نوفمبر 1947. شدة الخوف عشية الحرب في 1967 وكذلك قوة الانتصار صرفت النظر عن التفكير في هذه الخطوة، والتي اتضح مغزاها بالتدريج فقط، وفي بعض الأحيان لم تُضمن إطلاقًا.

ثانياً: مسألة التقسيم بعد "حرب الاستقلال"

كان يبدو أن الجدل حول فكرة التقسيم (التي قسّمت الحركة الصهيونية) بلغت نهايتها الفعلية - إن لم تكن النظرية - بانتهاء حرب الاستقلال. الحاجة للدفاع عن الدولة الصغيرة والضعيفة وتحدي هجرة الجماهير وجمع الشتات دفعت بهذا الجدل إلى هوامش الخطاب السياسي، حتى من عارضوا فكرة التقسيم (وسيما في اليمين التصحيحي) قبلوا في ذات الوقت الواقع الذي أوجد في أعقاب حرب الاستقلال، بصفته حكم التاريخ الذي ابتسم لشعب إسرائيل بعد هول المحرقة. حتى المصطلح الجغرافي "أرض إسرائيل" وحلم الصهيونية انسحب في الوعي الصهيوني أمام المصطلح "دولة إسرائيل"، الذي رمز إلى تجدد السيادة في وطن وتاريخ الشعب اليهودي.

مؤيدو التقسيم أوضحوا في ذلك الوقت دعمهم له بحجتيْن وردتا في مجالات متناقضة: الأعراف والقوانين الدولية من جهة واعتبارات السياسة الواقعية من الجهة الأخرى. في السياق الدولي، زُعم بأن المطالبة بدولة تقوم على أساس حق الاستقلال للشعب اليهودي، وأنه منذ لحظة مطالبته باستقلاله لا يمكنه أن يسلب هذا الحق من الآخرين، وتحديدًا من السكان العرب في "أرض إسرائيل"، وفي سياق السياسة الواقعية كان واضحًا أن إقامة دولة عبرية ستكون ممكنة فقط في حال الحصول على الدعم الدولي (سياسي ودبلوماسي وقانوني

وأمني أيضًا)، وهذا لن يحدث إذا ما طالبت الحركة الصهيونية بالسيادة على جميع مساحة "أرض إسرائيل" وعلى الأغلبية العربية التي كانت حينها في البلاد؛ هذان النوعان من الحجج ضربتا توازن الجدل الداخلي في الحركة الصهيونية. يبدو أن إنجاز الاستقلال في 1948، وكذلك نتائج الحرب، أكد بأثر رجعي وفي اختبار الفعل التاريخي مصداقية الاستيطان اليهودي بالموافقة على الحل.

اليمين التصحيحي لم يتخذ على الإطلاق قرارًا رسميًا يلغي دعمه لسلامة البلاد، لكن سلوكه السياسي الفعلي أثبت أنه هو أيضًا رأى بإقامة الدولة في "أرض إسرائيل" المقسمة إنجازًا تاريخيًا ضخمًا للشعب اليهودي. ما بين (1949-1967) لم يطلب أي حزب في اليمين السياسي في إسرائيل تغيير خطوط وقف إطلاق النار من خلال حرب استباقية أو الخروج لها من أجل تحرير مناطق "أرض إسرائيل" التي ظلت تحت سيطرة عربية، كما لم يطرح أي طلب بتحرير البلدة القديمة من القدس أو حائط البراق أو الخليل أو الحرم الإبراهيمي أو أريحا أو نابلس، وذلك رغم أن الأردن لم تلتزم بتعهداتها بأن تسمح بالوصول الحر إلى الأماكن المقدسة أو إلى جبل المكبر . ليس هناك خطاب واحد لمناحيم بيغن طالب بذلك، وحركة "حيروت" التي بادرت بمظاهرات شعبية ضد اتفاق التعويضات مع ألمانيا، والتي هددت بالانجرار إلى العنف؛ لم تبادر إطلاقًا بمظاهرة من أجل تحرير أراضي الوطن التي ظلت خارج تخوم دولة إسرائيل. الصراع الوجودي والدولي والحاجة للحفاظ على السيطرة (حتى ولو على غربي القدس فقط) وتحدي جمع الشتات؛ غطت على المسائل الجوهرية التي يجب الافتراض بأنها لم تختفِ من العالم في دوائر حركة "حيروت" (وكذلك في حزب "اتحاد العمل")، لكن الموضوع لم يصبح مركزًا للخلاف السياسي في الـ 19السنة الأولى من قيام دولة إسرائيل.

أكثر من ذلك، يمكن الافتراض وبحد كبير من اليقين بأنه لو كانت الدول العربية مستعدة لتحويل اتفاقيات وقف إطلاق النار (التي كانت بطبيعة الحال مؤقتة) إلى اتفاقية سلام دائم مع دولة إسرائيل على أساس خطوط 1949، فإن أغلبية كبرى من الشعب وفي الكنيست كانت ستوافق على ذلك، وسترى فيه الإنجاز الأهم الثاني للصهيونية بعد حقيقة قيام الدولة .على ما يبدو، حركة "حيروت" كانت لتصوت ضد مثل هذا الاتفاق بخطابات نارية أو ربما امتنعت عن التصويت (لأنه يصعب التصويت ضد اتفاق سلام كان يديم وجود دولة اليهود وشرعيتها). على كل حال، اتفاق كهذا كان سيقبل بصفته ختمًا تاريخيًا لانتصار إسرائيل في حرب الاستقلال، بكلمات أخرى: الجدل الداخلي حول التقسيم انتهى، حيث ان النتائج الجغرافية والديموغرافية لحرب الاستقلال كانت أكثر أريحية لدولة إسرائيل من الحدود التي تقررت في خطة التقسيم من الأمم المتحدة.

ثالثاً: حرب الأيام الستة و آثارها

كل ذلك تغير بصورة دراماتيكية في أعقاب حرب الأيام الستة؛ على المدى المباشر كان حينها في الرأي العام، وكذلك في أوساط صناع السياسات، توجهان متناقضان بخصوص ما سيحدث مستقبلًا: من جهة، راج الرأي أنه وبعد هذا الانتصار الساحق سيحدث تحول في العالم العربي، الذي سيفهم أنه لا يستطيع هزيمة إسرائيل، وحينها سيظهر استعداد عربي لاتفاق سلام مع إسرائيل. ومن جهة أخرى، وعلى ضوء ما حدث بعد حرب سيناء في 1956، فقد سيطر على قلوب الكثيرين الخوف من أن سيناريو مشابهًا قد يتكرر، وبعبارة أخرى فإنه ونتيجة للضغوطات الدولية ستضطر إسرائيل إلى العود لخطوط وقف إطلاق النار دون اتفاق سلام.

السيناريوهان لم يتحققا، وعلى مر السنين التي انقضت منذ ان تقرر الوضع الراهن الجديد الذي لم يعتبر مستقرًا أو حتى شرعيًا، لا في إسرائيل ولا على الساحة الدولية؛ تولد واقع جديد من السيطرة الإسرائيلية على مناطق "أرض إسرائيل"، سيطرة غيّرت الوعي والخطاب السياسي في دولة إسرائيل. استغرق الأمر وقتًا إلى أن تخلل الوعي مغزى الوضع الجديد، وحينها بدأ من جديد الجدل حول التقسيم، لكن هذه المرة في ظروف مختلفة تمامًا عن الجدل الذي كان قبل 1948، فإسرائيل سيطرت الآن على جميع مناطق "أرض إسرائيل" الانتدابية، وواضحٌ أن هناك فرق كبير بين المطالبة بأرض لا نسيطر عليها وبين الاستعداد للتنازل عنها عندما تكون تحت سيطرتنا، الجدل حول التقسيم تجدّد هذه المرة من منطلق القوة.

بداية تجدّد الجدل يمكن مشاهدته في المسألة التي تبدو تقنية في ظاهرها: هل المقصود مناطق محتلة أو محررة؟ تلقى الاستخدام اللفظي اهتمامًا أعمق، حيث وصف أراضي الضفة الغربية بأنها "يهودا والسامرة"، وهي أسماء لم تكن مستخدمة في حقبة الانتداب البريطاني)حينها كان الحديث يدور عن "المثلث" نابلس وجنين وطولكرم، وعن جبل الخليل(، لم تكن تلك مجرد مجادلات اصطلاحية الإثارة أحاطت بعد 1967 بجميع طبقات الجمهور في البلاد، واللقاء المثير ليس فقط مع البلدة القديمة والمسجد الإبراهيمي وحائط البراق؛ وإنما مع ما كان يعرف تاريخيًا بـ "مسقط رأس شعب إسرائيل"، وتركت أثرها السياسي. حركة "حيروت" التي جلس ممثلوها في حكومة "الليكود" الوطني الذي أقيم عشية حرب الأيام الستة، أوضح ممثلوها أن مواقفهم التي كانت تعتبر بالية ومهلوسة لو أنها سمعت قبل 1967 لأصبحت واقعية، الحرم الابراهيمي وحائط البراق وأريحا التي لم تكن موجودة في الوعي الإسرائيلي الأساسي تقريبًا ما بين 1949 وحتى 1967 (عدا ما يخص دروس التناخ أو التاريخ) أصبحت ملموسة وحقيقية.

هنا بدأ التحول السياسي العميق الذي منح الحق لليمين السياسي، وساهم في صعوده، وفي نهاية المطاف لبقائه المستمر في الحكم. هاك فرق جوهري بين عدم المطالبة بحرب استباقية من أجل تحرير الحرم الإبراهيمي أو حائط البراق وبين عدم الاستعداد للتنازل عنها عندما نسيطر عليها، في واقع العام 2017 (بعد 50 عام وجيليْن من حرب الأيام الستة) التنازل عن أجزاء من الوطن التاريخي للشعب اليهودي هو خطوة مختلفة تمامًا عن الاكتفاء بدولة على جزء من "أرض إسرائيل" كما كان الواقع قبل 1967.

في المقابل، أحزاب اليسار - التي أبدت منذ 1967استعدادها للحل الجغرافي، وبعد ذلك أيضًا الاستعداد للموافقة على دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة - غيّرت بالتدريج ودون أن تدرك وضع أجزاء كبيرة من الشعب، "مباي" ومن ورائه حزب "العمل" الذي تشكل نتيجة توحد الأحزاب الثلاثة العاملة، كانت محسوبة منذ 1948 منذ قيام الدولة على الدفاع عنها وعلى الإنجاز المذهل المتمثل في الهجرة الجماهيرية (رغم كل عيوبها). ديفيد بن غوريون اعتبر أحيانًا في المفردات المثالية تقريبًا تجسيدًا لولادة إسرائيل الجديدة وسيادتها والاهتمام بأمن الدولة وأمن مواطنيها. في الواقع الجديد بعد 1967، وكلما اعتمدت الأحزاب اليسارية حل الدولتين، اعتبرت - ليس دفعة واحدة، وإنما بالتدريج المتواصل - غير وطنية، بينما اليمين الذي اعتبر قبل 1967 إلى حد كبير غير واقعي تحوّل إلى حامل لواء الصهيونية الواضح ويعبّر عن الواقعية السياسية.

إلى ذلك، يجب ان نضيف التغيير الذي طرأ في أعقاب 1967 على التوجه السياسي للحزب الديني الوطني "المفدال"، الذي كانت مواقفه السياسية معتدلة على الدوام وحذرة، ولذلك كان بمثابة شريك ائتلافي مريح لـ "مباي". في المجادلات بين نشاطات بن غوريون والاعتدال النسبي لموشيه شاريت أيّد "المفدال" بشكل عام شاريت، وكان حذرًا دائمًا على ألا تحسب دولة إسرائيل على الفكرة المثالية؛ التي تودع المستقبل في يد القدر.

ارتعاشة حرب الأيام الستة حوّلت "المفدال "بالتدريج، وسيما الشباب من بين صفوفه، إلى رأس حربة اليمين السياسي و" غوش إمونيم" أصبح رمزًا للاستيطان في الضفة الغربية والاصرار على عدم التنازل عن أراضي الوطن، والتي أضيف لها الآن لمسة مثالية فدائية واضحة؛ هكذا تحوّل "المفدال" وتداوله المتأخر في حزب "البيت اليهودي" إلى شريك طبيعي "لليكود"، وبعد ذلك أصبح حتى شريكًا أكثر راديكالية لرؤية "أرض إسرائيل " الكاملة.

رابعاً: آثار الحرب على الساحة الدولية

تمامًا مثل الواقع الجديد بعد العام 1967، غيّر بالتدريج الخطاب السياسي الإسرائيلي ووفر تفوقًا لليمين، كذلك وُقعت خطوات موازية على صورة إسرائيل الدولية وعلى الطريقة التي فسر بها الصراع العربي - الإسرائيلي في الرأي العام العالمي وفي أوساط مصممي السياسات .انتصار إسرائيل المذهل في حرب الأيام الستة حظي بداية بتأييد كاد يكون ساحقًا في الغرب الديمقراطي، حقيقة ان الاتحاد السوفييتي دعم الدول العربية لم يزد دعم إسرائيل إلا قوة لأنها اعتبرت مهددة، سواء من قبل العرب أو من قبل السوفييت. الجانب الرمزي في توحيد القدس حظي بتغطية متعاطفة، وفي بعض الأحيان تعاطفًا مثيرًا في وسائل الإعلام الغربية بسبب البعد التاريخي، والديني الكامن فيه. استعداد إسرائيل للسلام والرفض العربي العنيد له (كما عبّرت عن ذلك "اللاءات الثلاث" الصادرة عن مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في سبتمبر 1967: لا للسلام مع إسرائيل، ولا للاعتراف بها، ولا للتفاوض معها) لم تفعل شيئًا سوى أنها عمقت الفهم لإسرائيل المهددة، ودعمها مقابل انتقاد العدوانية العربية.

ورغم أن قرار مجلس الأمن (242) أعلن بوضوح أن تملك الأراضي بالقوة غير مقبول، إلا أن استمرار استحواذ إسرائيل على الأراضي التي احتلت في 1967 اعتبر عملية مؤقتة إلى حين نضوج الظروف المناسبة لاتفاق السلام، عدم ضم المناطق من قبل إسرائيل (عدا عن القدس الشرقية) اعتبر هو الآخر موافقة إسرائيلية ضمنية للطبيعة المؤقتة للسيطرة عليها إلى ان يتحقق السلام الذي في إطاره يُحسم الأمر باتفاق الطرفين. ولكن كلما أصبح الوضع الراهن أكثر استدامة، وكلما توسع الاستيطان اليهودي في المناطق، وكلما ازدادت المعارضة الفلسطينية لاستمرار السيطرة الإسرائيلية عليها؛ كلما بدأت تتغير الطريقة التي ينظر بها إلى الصراع في الغرب الديمقراطي، وسيما من جانبه الإسرائيلي - الفلسطيني. انتصارات اليمين المتكررة في الانتخابات الإسرائيلية، ومقتل رئيس الحكومة اسحق رابين، وصعود الأحزاب والحركات التي عارضت اتفاقيات أوسلو؛ وفرت رياحًا داعمة للنظرية القائلة بأن سيطرة إسرائيل على المناطق ليست مؤقتة، وأن دوافعها ليست مجرد الاعتبارات الأمنية، بل العكس لابدّ من مواصلة السيطرة عليها وعلى سكانها لأسباب أيديولوجية مبدئية.

الحكومات والرأي العام في الغرب أدانوا "الإرهاب" الفلسطيني الذي استخدم ضد إسرائيل، لكن دولًا مثل بريطانيا وفرنسا (اللتان عانتا من "الإرهاب" في مستعمراتهما في كينيا وقبرص والجزائر والهند الصينية، وانسحبتا نهاية المطاف وتخلتا عن سيطرتهما الاستعمارية (نظرتا إلى ما يجري في المناطق التي احتلت من قبل

إسرائيل بشكل شبيهٍ لذلك الذي خبرتاه بأنفسهما. لا شك أيضًا بأن تزايد المجهود الاستيطاني في هذه المناطق عمق ميل تلك الدول إلى أن ترى في ذلك لتاريخهما الاستعماري.

في المقابل، طرأ تآكل على دعم الرأي العام في الغرب لإسرائيل، تآكل نبع إلى حد كبير ممّا اطلع عليه المشاهد البسيط، فإذا كان الجمهور في الغرب اطلع عشية حرب الأيام الستة على أقوال العرب عن اقتراب نهاية دولة إسرائيل وإلقاء مواطنيها في البحر؛ فإن عشرات السنين من الإطلاع على الأحداث التي ظهرت فيها إسرائيل كقوة عسكرية عظمى محتلة في مواجهة سكان فلسطينيين مدنيين قلبت معادلة داوود وجالوت على وجهها. بكلمات أخرى: الصراع الدولي بين إسرائيل الصغيرة المهددة من قبل تحالف الدول العربية تحوّل ليصبح صراعًا بين إسرائيل التي اعتبرت قوة عظمى محتلة وبين شعب صغير تمنعه من الحصول على حقه في الاستقلال وتقرير المصير.

المقارنة التي حدثت في بعض الأحيان بين إسرائيل وجنوب افريقيا لم تقبل في البداية من قبل الهوامش المتطرفة في اليسار الراديكالي، لكن واقع عشرات السنوات التي فرضت فيها قوانين كثيرة على إسرائيل والفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية لم يكن من الممكن تقبلها بالأعجاب في أوساط أصدقاء إسرائيل المقربين. على خلاف ما قيل أحيانًا على لسان جهات إسرائيلية، لا يكاد يكون هناك نزع لشرعية إسرائيل في الرأي العام أو في أوساط صناع السياسات في الغرب، لكن مقابل ذلك ليس هناك موافقة على شرعية استمرار السيطرة الإسرائيلية على ملايين الفلسطينيين، وكذلك ليس هناك طريقة لإيجاد تأييد للرأي العام الغربي لعملية الاستيطان الموسع وللبناء المكثف في المناطق.

من أمة مهددة في الماضي، تعتبر إسرائيل اليوم أكثر فأكثر عنصرًا عنيفًا. مكافحة "الإرهاب" المشترك بين إسرائيل والمجتمع الدولي لا يمكنها أن تتنصل من أن هناك فرقًا بين معتدٍ في لندن أو باريس (والذي هو في بعض الأحيان مواطن متساوٍ بالحقوق في بلده) وبين الفلسطيني الذي هو وعائلته وشعبه يعيشون تحت سيطرة إسرائيل، كما لا يوجد موافقة على "الإرهاب"، والقيم الديمقراطية الغربية لا تسمح بالموافقة على استمرار السيطرة الإسرائيلية على المناطق. الدعم الذي تحظى به إسرائيل أحيانًا من جانب جهات يمينية متطرفة مناهضة للإسلام أو حتى شبه فاشستية في الغرب، لا تزيد الفجوة بينها وبين الديمقراطيات الغربية إلا عمقًا.

بالطبع، لهذا الوضع انعكاسات استراتيجية بعيدة المدى، إسرائيل ودون شك هي القوة العظمى الأكبر في الشرق الأوسط، رغم تحدي "الإرهاب" الفلسطيني؛ ليس هناك اليوم - وعلى خلاف الوضع ما قبل 1967 - تهديد عربي وجودي عليها، ولكن عند المقارنة بين إسرائيل والفلسطينيين، يرى الكثيرون الفلسطينيين أنهم شعب مظلوم،

وأن إسرائيل دولة وجيش ظالم، ولذلك انعكاسات على مكانتها الدولية، وسيما في الطبقات المثقفة في الغرب (التي هي وليس القاعدة الشعبية الموسعة تهتم بالقضايا الدولية.(

كذلك الكثير من اليهود، وسيما الشباب، والذين لا شك في تعاطفهم مع دولة إسرائيل ووجودها، يجدون صعوبة في التضامن مع سياسة استمرار السيطرة على الفلسطينيين، ويختارون أحيانًا الابتعاد عن الارتباط بإسرائيل، حتى وإن لم ينتقدوها على الملأ. بهذه الطريقة ضعفت الأصول السياسية الداعمة لإسرائيل والمهمة كثيرًا من قبل يهود الشتات، وسيما في الولايات المتحدة كمكون في حصانتها الاستراتيجية.

اتفاقات السلام الإسرائيلية مع مصر والأردن (التي ما زالت صامدة حتى في الظروف الصعبة) والتقلبات التي يشهدها العالم العربي، وضعف الدول المعادية مثل سوريا والعراق؛ أدت إلى عدم وجود خطر للمواجهة العسكرية اليوم مع جيش عربي يهدد إسرائيل. في المقابل، استمرار السيطرة على المناطق وعملية الاستيطان تؤدي إلى فقدان الدعم الغربي لإسرائيل، إسرائيل كقلعة معزولة - رغم قدرتها على الصمود أمام أعدائها وهزيمتهم - غير أن واحدًا من أهداف الصهيونية (أن تكون جزءًا من أسرة الشعوب) قد يتضرر بشكل بالغ عندما تصل الأمور إلى حد المواجهة المسلحة في المستقبل، والتأييد لإسرائيل في الغرب سيكون حينها واهيًا ولا يمكن مقارنته بالتأييد الساحق الذي حظيت به في 1967؛ التأييد الذي كان أصلًا استراتيجيا قويًا لإسرائيل بعرضه الدول العربية على أنها معتدية.

محاولات مقاطعة إسرائيل التي تقوم بها BDS تفشل في أغلبها، وستفشل في المستقبل أيضًا، لكن حقيقة ظهورها وبروزها تضر بالدولة: بعض الهيئات الفاعلة في إطار حركة المقاطعة، ورغم أنها تميّز بين سياسة إسرائيل في المناطق والسيطرة عليها وبين حقيقة وجود دولة إسرائيل وتستبعد كلا الأمرين؛ لكن وبشكل عام تركز حركة المقاطعة على السيطرة الإسرائيلية على المناطق وليس على جوهر وجود الدولة. إضافة إلى ذلك، الاستنكار بالإجماع في مجلس الأمن لصناعة الاستيطان ليس له انعكاسات عملية مباشرة، لكنه يضر هو الآخر بإسرائيل دون شك، ربط هذه الظاهرة بمعاداة السامية هو ربط عبثي طبعًا؛ إذ أن ليس فيه إجابة للسؤال "لماذا حظيت إسرائيل بالتأييد الكبير في العام 1967، بينما اليوم تحظى سياستها بالانتقادات الكبيرة من قبل أصدقائها؟"، أشكك في وجود معاداة للسامية اليوم أكثر من تلك التي كانت في 1967، حتى وإن سُجل بحقها عدد الأحداث المعادية للسامية المبلغ عنها؛ فإن الحديث يدور عن تعبيراتها الظاهرية وليس بالضرورة عن حجمها وجوهرها.

في كل ذلك تكمن مفارقة قاسية: من ناحية، حرب الأيام الستة أدت إلى تجدد الجدلية الداخلية في إسرائيل حول تقسيم البلاد، ووفّرت قوة لمعارضيها وأتباع نظرية "أرض إسرائيل" الكاملة، كما أصعدتهم إلى سدة الحكم ومكّنتهم من القيام بصناعة الاستيطان متعدد الأبعاد في المناطق ودون أي معارضة داخلية تقريبًا، ومن الناحية الاخرى نفس الواقع أضعف مكانة إسرائيل الدولية، وحوّل التأييد الذي حظيت به في 1967 إلى انتقادات حتى في أوساط أصدقائها.

يجب أن نضيف إلى ذلك تطورًا آخر في المجال الداخلي، له انعكاسات خارجي: استمرار السيطرة الإسرائيلية على المناطق غيّر إلى حد كبير صورة الجيش الإسرائيلي؛ من جيش يدافع عن وطنه إلى جيش ينشغل قسم كبير من جنوده بالتعامل مع سكان محتلين. قبل 1967 كان عدد الرافضين للخدمة في الجيش الإسرائيلي تافه قليل، ودرس الجيش مواجهة هذه الحالات الفردية برقي وحمة، بينما الواقع اليوم مختلف، وعدد رافضي الخدمة في المناطق مرتفع (وكذلك عدد الرافضين من اليمين الذين يعارضون إخلاء المستوطنات)، الرد القضائي والإداري على هذه الظاهرة لا يقضي على هذا التحدي، لأنه لا يواجه البعد الشعبي ولا الصدى الذي تحظى به هذه الحالات في البلاد وفي العالم. كما حدث للولايات المتحدة في حرب فيتنام، لا شك بأن رفض الخدمة في الجيش يقوض الصمود الوطني وقوة الدولة الاستراتيجية، وكذلك ما جرى حول محاكمة أليئور أزاريا (الذي اتهم بقتل مقاوم فلسطيني مُحيد) ما هو إلا نتيجة لاستمرار السيطرة الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين، وفيه دليل على معضلة دولة لا يدافع جيشها عنها في مواجهة الأعداء فقط، وإنما عليه أيضًا أن يواجه وبشكل يومي الاحتكاك بسكان مدنيين يسعون إلى التحرر من الاحتلال الذي يقعون تحت سطوته.

ملخص

حرب الأيام الستة كانت حربًا دفاعية صرفه؛ في 1967 خرجت إسرائيل للدفاع عن نفسها أمام الجيوش العربية بقيادة مصر عبد الناصر، التي هددت جوهر وجودها. الحرب لم يُرد منها احتلال المناطق ولا تحرير أراضي الوطن التي بقيت بعد حرب الاستقلال تحت السيطرة الأردنية - المصرية، لكن ومثل أي عملية تاريخية رافقت مخرجات حرب الأيام الستة أيضًا مخرجات غير متوقعة وغير مقصودة، غيّرت بشكل جدلي معادلات القوى والطريقة التي فهمت فيها، سواء في إسرائيل أو العالم.

إسرائيل خرجت من الحرب قوية وبدّدت الحلم العربي بتدميرها، لكن نتائج تلك الحرب - التي استمرت انعكاساتها لحوالي خمسين عام - غيّرت المشهد والخطاب السياسي في البلاد، وصعد لسدة الحكم أشخاص وهيئات وأيديولوجيات كانت هامشية لغاية 1967، ومثلت تحديًا جديًا لمكانة دولة إسرائيل الدولية.

الجزء الثالث:

حكومة اشكول عشية حرب الأيام الستة

أولاً: مدخل

في منتصف مايو 1967، بدأ دخول مكثف للقوات العسكرية المصرية إلى شبه جزيرة سيناء، في خرق صارخ للتفاهمات التي تحققت برعاية النظام الأمريكي بعد عملية "قادش"، من بين التفاهمات ومن أهمها بقاء شبه جزيرة سيناء منطقة معزولة السلاح، تتمركز فيها قوات الأمم المتحدة العازلة بين مصر وإسرائيل. الرئيس المصري جمال عبد الناصر لم يكتفِ بإدخال قوات الجيش إلى سيناء، بل أصدر تعليماته في ذات الوقت لقوات الأمم المتحدة بالإخلاء من شبه الجزيرة ومن قطاع غزة، بحجة أنها مناطق تخضع للسيادة المصرية يحق لمصر أن تتصرف فيها كيفما تشاء، أمين عام الأمم المتحدة يو ثانت استجاب للطلب. فيما بعد، صعّدت مصر أكثر من ذلك في تحركاتها المتحدية، وأعلنت عن إغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، مع العلم الواضح بأن إسرائيل تنظر إلى هذه العملية على أنها ستتسبب بالحرب، والفهم بأن إغلاق المضيق سيضع إسرائيل امام واقع اقتصادي واستراتيجي لا يُحتمل، نظرًا لحقيقة كون الغالبية العظمى من النفط الذي احتاجته يأتي إليها من إيران عن طريق مضيق تيران.

هذه العملية المصرية كانت علامة لانهيار الردع الذي حققته إسرائيل بثمن باهظ تحملته أمام الدول العربية، وسيما مصر بعد حرب "الاستقلال" وأكثر منه بعد عملية "قادش"، ظاهرة التسلل لإسرائيل التي برزت في الخمسينات كانت أولًا وقبل أي شيء تعبيرًا عن تقدير الدول العربية بعد حرب "الاستقلال" بأنه ليس بمقدورها إخضاع إسرائيل في حرب شاملة تشن عليها، لكن ولأنهم رفضوا إنهاء وضع الحرب عليها كما تعهدوا في اتفاقيات وقف إطلاق النار؛ وقع اختيارهم على "حرب صغيرة" كطريقة لإدامة وضع الحرب دون أن يخلق هذا الأمر تبريرًا لإسرائيل للخروج في حرب شاملة ضدهم.

كان واضحًا للعيان في إسرائيل أن امتناع الدول العربية عن شن الحرب الشاملة عليها نابع عن ارتداعها أمام نتائج عملية كهذه، وأنها مستعدة للاعتراف بضعفها الواضح للعيان في سبيل عدم المخاطرة بهزيمة أخرى على

يد إسرائيل. رئيس الأركان في ذلك الوقت موشيه ديان قال في هذا السياق "لو كانت دولة عربية قادرة على ذلك، لكانت أمرت قواتها بعبور الحدود وضرب إسرائيل. في الوقت الذي كفّت فيه الدول العربية يدها ولم تفعل ذلك فذلك يعني باللغة العربية: الضعف وعدم القدرة على مواجهة إسرائيل."

الخطابان اللذان ألقاهما عبد الناصر خلال سنوات معدودة تجسّد انهيارًا سريعًا للردع الإسرائيلي أمام مصر؛ في الخطاب الذي ألقاه عشية حرب الأيام الستة أمام جنوده في سيناء، بدى عبد الناصر واثقًا من نفسه ومن قدرته على هزيمة إسرائيل "في المدة الأخيرة، شعرنا بأن قوتنا تكفي، وبأننا إذا ما دخلنا إلى الحرب فإننا بعون الله يمكننا أن ننتصر [....]، نحن جاهزون للدخول في حرب شاملة مع إسرائيل [....]، الحرب مع إسرائيل ستكون شاملة، وهدفها الأساسي سيكون تدمير إسرائيل. لم أكن أستطيع قول مثل هذا الكلام قبل خمس سنوات ولا حتى قبل ثلاث سنوات، أما اليوم فأنا قول هذا الكلام لأنني واثق ممّا أقول". في لقاء رؤساء الأركان العرب الذي تم في القاهرة (ديسمبر 1963)، أوضح ناصر للدول العربية لماذا لا يستطيع أن يتجرأ على الخروج إلى حرب ضد إسرائيل في ذلك الوقت "تكفينا النكبة التي لحقت بنا في العام 1948 [....]، علينا أن نعرف ما الذي نعنيه بقولنا (العودة إلى فلسطين)، فطريق العودة ستكون ممهورة بالدماء [....]، إذا هوجمت سويا هل سأكون ملزمًا بمهاجمة إسرائيل؟ [....]، أهي (إسرائيل) آلية أو اثنتيْن وسيكون عليْ أن أهاجمها في اليوم التالي، هل يبدو هذا قولًا حكيمًا؟."

كثيرٌ من الباحثين استعرضوا بتوسع الخطوات المتحدية التي قامت بها مصر، والتي أدت في نهاية الأمر لاندلاع حرب الأيام الستة. لم يكن هناك مجال للشك بأن ناصر يتحمل مسؤولية هذه الخطوات واندلاع الحرب بالتالي، خطوات ناصر المتحدية من جهة وضبط إسرائيل المتواصل لنفسها من جهة أخرى وفرا لها ذخرًا سياسيًا ذا أهمية كبرى؛ الاعتراف بأنها تخوض حربًا عادلة، وفي إطار الدفاع عن النفس. القليل من الاهتمام خصص للسؤال: ما هي الأسباب التي أدت بناصر لأن يستنتج أن كسبه المتوقع من خطواته المتحدية اكبر من الثمن المطلوب دفعه بسببها؟ بكلمات أخرى: ما الأمر الذي أدى لانهيار صورة إسرائيل الرادعة في الفترة التي سبقت الحرب؟ وما هي التشققات التي لحقت بصورة قوة إسرائيل والإصرار على استخدامها في الفترة التي سبقت الحرب؟

صورة قوة دولة ما لها مكونات كثيرة: القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والتقنية والتحصن الداخلي واستقرار الحكم والإجماع الوطني وغير ذلك. هذه الدراسة ستركز على صورة قوة القيادة كمكون في تصميم صورة إسرائيل الرادعة.

تذكرون جيدًا أقوال تشرشل في مجلس العموم البريطاني بأن ضعف رئيس الحكومة تشامبرلين وسياسته الانهزامية شجعتا هتلر على الخروج إلى الحرب، كذلك نتذكر جيدًا شهادات أشخاص من قيادة دولة إسرائيل أمام "لجنة أجرانات" بعد حرب "يوم الغفران" بشأن الأسلوب المستهتر تجاه أنور السادات وآثاره على تبلور التقدير بشأن التوقع المنخفض للحرب في العام 1973، في إحدى مناقشات هذه القضية قال البروفيسور شمعون شامير ما يلي: موقف السادات في هذه الفترة (في السنوات التي سبقت حرب "يوم الغفران") كان موقفًا إشكاليًا، صورته كانت رديئة؛ لقد وصل إلى سدة الحكم ليس بفضل موقف قوي، وإنما العكس، بسبب كونهم في "مراكز القوى" اعتمدوا على ضعفه، وكانوا مقتنعين بأن القوة الحقيقية في أيديهم وأنه ستكون لهم القدرة على طرده بكل سهولة إذا أرادوا ذلك. عندما نُصب السادات رئيسًا كانت صورته بائسة، بل وسخيفة [....]، وفي مبحث "أمان" أيضًا قدّرت شخصية السادات بأنها ضعيفة وقليلة الخبرة.

يجب أن نذكر في هذا السياق أيضًا أقوال قائد حزب الله حسن نصر الله عن ضعف القيادة الإسرائيلية؛ بعد أيام قليلة على الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في العام 2000، حيث ألقى خطاب "بيت العنكبوت" في بنت جبيل: نقف هنا اليوم أحرارًا آمنين، سلاح جو العدو لا يجرؤ على التحليق فوقكم، الإسرائيليون خائفون ومرعوبون من أي جهاز ولو كان صغيرًا على هيئة لعبة ومن أي مربض صواريخ، إنهم جبناء بما يكفي للامتناع عن مهاجمتكم اليوم [....]، حكومة إسرائيل الضيقة انسحبت سريعًا وقد ترك جنودها الدبابات على الأرض، وكذلك المدافع وكثيرًا من العتاد العسكري، وقد كان واضحًا أن إسرائيل كانت مهزومة هنا [....]، إخواني الفلسطينيين، إسرائيل لديها سلاح نووي ولديها سلاح جو هو الأقوى في المنطقة، لكنها أضعف من بيت العنكبوت، واللهِ إنها أضعف من بيت العنكبوت."

يوم اندلاع حرب لبنان الثانية، تطرق نصر الله إلى قوة القيادة الإسرائيلية التي ترأسها ايهود أولمرت ووزير الأمن عامير بيرتس ورئيس الأركان دان حلوتس قليلي الخبرة السياسية والعسكرية إلى حد كبير "القادة الإسرائيليون القائمون الآن على الحكم والمسؤولون عنهم هم قادة جدد، أولمرت رئيس حكومة جديد، وهناك أيضًا وزير أمن جديد؛ لذلك أريد أن أنصحهم قبل أن يذهبوا إلى اجتماعهم اليوم في الثامنة مساءً ليقرروا الرد الإسرائيلي على الاختطاف، الأفضل لهم أن يسألوا نصح رؤساء حكومات سابقين ووزراء سابقين عن تجربتهم في لبنان، عندما يكون هناك شخص جديد يمكن خداعه، لذلك ولكي لا يخدعوهم فالأفضل لهم أن يسألوا وأن يتفحصوا ويتأكدوا قبل ان يتخذوا القرارات."

في إطار مناقشة انهيار الردع عشية حرب الأيام الستة يمكن الزعم بأن موقف وقوة رئيس الحكومة ووزير الأمن في ذلك الوقت ليفي اشكول تضررا كثيرًا في الفترة التي سبقت الحرب، بسبب شخصيته وتصريحاته والصراعات السياسية القاسية، وسيما مع سلفه ديفيد بن غوريون الذي حاول أن يقلقل شرعيته. يمكن التقدير بأن ضعف موقف رئيس الحكومة ووزير الأمن اشكول أضر بصورة ردع إسرائيل بحجم تصعب مواجهته، وأسهم في قرار حاكم مصر بأن يقوم بخطوات استفزازية متحدية تجاه إسرائيل، والتي أدت في نهاية المطاف إلى اندلاع الحرب.

ثانياً: خصائص النشاط السياسي في الفترة التي سبقت الحرب

في الـ 16 من يونيو 1963، وبشكل مفاجئ، أعلن ديفيد بن غوريون عن قراره بالاستقالة من الحكومة، وورد في الإعلان الرسمي أن قراره نابع من "أسباب شخصية لا علاقة لها بأي مشكلة رسمية أو أي حدث من أي نوع"، بعد ذلك بسنوات قليلة، وفي رسالة إلى غولدا مائير، زعم بن غوريون بأن قراره بالانسحاب من الحكومة نبع من رغبته في أن يكتب تاريخ الحركة الصهيونية والاستيطان ودولة إسرائيل. يصعب الافتراض بأن هذا الزعم أقنع سامعيه، بن غوريون كان حينها قد ناهز الـ 77 وكان ما يزال في كامل قوته الجسدية، وكان التقدير بأنه اضطر إلى الانسحاب من القيادة رغمًا عنه بعد ان عرف أن موقفه القيادي بدأ يتقلقل على خلفية الخلافات الكبيرة في الداخل، ومن بينها الخلاف حول "قضية لافون"، وكذلك بسبب الضغوطات الكبيرة التي مارسها عليه نظام الرئيس كيندي في ملف "مشروع ديمونا."

إضافة إلى ذلك، ورغم انسحابه من القيادة، فقد كانت مكانة بن غوريون الشعبية أقوى من أي زعيم آخر في تلك الفترة، طوال حياته السياسية صمد أمام الظروف والأزمات والقرارات المصيرية التي لم تصمد أي شخصية سياسية أماها في تلك الفترة، ارتبط اسمه ارتباطًا وثيقًا بقيام دولة إسرائيل وبناء مؤسساتها المنتخبة وأطرها الدستورية ومؤسساتها الأمنية .انتصار دولة إسرائيل على الدول العربية في حرب "الاستقلال" التي اهتم بن غوريون بتوثيقها بالكثير من التفصيل في يومياته ومقالاته الكثيرة؛ ضخّم من صورته، وأثبت سلطانه غير القابل للقلقلة في مجاليْ الخارجية والأمن.

عملية "قادش" أسست إلى حد كبير أيضًا لقيادة بن غوريون، بعد هذه العملية لم تكن هناك أي شخصية في ميدان العمل السياسي في إسرائيل مثلت تهديدًا مباشرًا او حقيقيًا لزعامته، موشيه شاريت أزيح عن القيادة قبل عدة أشهر من عملية "قادش" وكان خارج دائرة الحياة السياسية، ليفي اشكول وبنحاس سفير وغولدا

مائير الذين كانوا على الأغلب من جيل بن غوريون لم يكتسبوا الخبرة السياسية الكبيرة التي كانت لديه، ولم يمتلكوا حبّ الجماهير مثله، ونشك في أنهم أرادوا أن يترأسوا القيادة في تلك الفترة.

على المدى المتوسط دار صراع على القيادة المستقبلية بين موشيه ديان وايغال الون، بن غوريون أحب ديان كثيرًا وقدّر قدراته في المجال العسكري والأمني، لكن وبعد أن ترك رئاسة الأركان وانضم إلى الحكومة لم يشاركه القضايا الأمنية، بن غوريون عيّنه وزيرًا للزراعة، رغم أنه علم جيدًا أن روح رئيس الأركان المستقيل مولعة بالإمساك بمقود الأمن. في المقابل، كرر بن غوريون عدة مرات ضرب الون بسبب "أدائه الخاطئ "في حرب "الاستقلال"، وبالتحديد ما اعتبره مسؤولية الون عن عدم سيطرة الجيش الإسرائيلي على مناطق أخرى في الحرب، والتي كان يمكن أن توفر لإسرائيل مساحة جيوسياسية أكثر أريحية بكثير من الناحية الأمنية. بشكل عام، بن غوريون لم يكثر من امتداح قدرات الون كقائد عسكري، عدا عن ذلك فقد خاف كثيرًا من ميول الون لإدراج الاعتبارات السياسية في إطار الاعتبارات العسكرية. وعلى أية حال، فإن أحدًا من الرجلين (ديان والون) لم يشكل خطرًا على زعامة بن غوريون في تلك الحقبة من الزمن.

الفترة التي تلت عملية "قادش" أسست بلا شك أيضًا لمواقف بن غوريون السياسية والأمنية، الانخفاض الكبير الذي طرأ على المتسللين تجاه مناطق النقب - رغم أن الحدود الجنوبية ظلت ملتهبة نسبيًا بعد العملية - أكد أطروحة بن غوريون التي سبقته. حسب بن غوريون، المنظمات "الإرهابية" لا تعمل بصفتها ذراعًا مستقلة، وإنما هي وكيلة للنظام المصري الذي يستخدمها ضد إسرائيل لكي يبقي على وضع الحرب مع إسرائيل في وعي العالم العربي والنظام الدولي، وعلى افتراض أنه لن يُحمل مسؤولية أفعالهم. بن غوريون ومعه رئيس الأركان موشيه ديان عادا وأكدا أنه من الممكن وضع حد للمتسللين من خلال المساس الشديد بممتلكات الدول العربية، حسب رايهم فإن قيادات هذه الدول هي من يجب أن تحارب المتسللين، ليس "محبة للصهيونية "؛ وإنما بسبب التقدير بأن استمرار أعمالهم سيكلفهم ثمنًا باهظًا لا يحتمل من وجهة نظرهم. حسب قول ديان، تلك القيادات العربية تعرف كيف تفعل ذلك بشكل أفضل بكثير من إسرائيل، لأنهم موجودون في المنطقة ويعرفون جيدًا المحيط الذي يعمل فيه المتسللون، ولأنه ليس أمامهم معوقات أخلاقية لأفعالهم .الهدوء الذي ساد الحدود مع قطاع غزة ومع مصر، فُهم على أنه دليل قاطع على مصداقية هذه الأطروحة.

زعامة بن غوريون تعززت بعد عملية "قادش"، كذلك على خلفية حقيقة كون العملية أدت إلى اعتراف القوى العظمى بالأمر الواقع، أي بحدود وقف إطلاق النار وخروج مخططات مختلفة للتسوية من جدول الأعمال، وسيما التسوية مع مصر، والتي تضمنت الانسحاب الإسرائيلي المكثف، وسيما من منطقة النقب، والأبرز من

بين هذه المخططات هو مخطط "ألفا" الذي أراد أن يشق من إسرائيل ثلث منطقة النقب وتحويله إلى مصر، حيث كان المقابل الذي ستدفعه مصر يُفترض أن يكون الموافقة على وقف القتال، والذي يعني عمليًا إبقاء الوضع القائم الذي قام على أساس اتفاقيات وقف إطلاق النار .القوى العظمى (وعلى رأسها الولايات المتحدة) هددت إسرائيل بأنها في حال رفضت مقترحها، فإنها ستفرض عليها عقوبات، بل حتى حصار اقتصادي، وفي نهاية المطاف غادرت "خطة ألفا" جدول الأعمال بسبب رفض الرئيس المصري. حينها وبعد عملية "قادش"، استطاعت القيادة الإسرائيلية أن "تتنفس الصعداء"، لأنها علمت أن هناك فرصة ضعيفة لأن تطرح مخططات مشابهة للنقاش الجدي.

إنجاز ما بعد عملية "قادش" - الذي نعرف إلى حد كبير أن الفضل فيه لـ بن غوريون - انزلق في التحول الذي طرأ في أعقاب العملية على جدول الأعمال الوطني: من جدول أعمال أمني سياسي مهيمن في الفترة التي سبقت عملية "قادش" إلى جدول أعمال مدني في أجزاء كبيرة من الفترة الزمنية التي تلتها. من بين الكثير من الأمور، لفت انتباه الجمهور وعناوين الصحف إلى المواضيع المدنية والاقتصادية والاجتماعية: قضية الفجوة الطائفية وأعمال الشغب في وادي الصليب، والخلافات بشأن العلاقات بين الدين والدولة، وفي هذا السياق قضية "من هو اليهودي؟"، والركود الاقتصادي وغيرها .ظاهرة إزاحة الموضوع السياسي - الأمني عن جدول الأعمال لم تتكرر في تاريخ إسرائيل، وقد أظهرت وبشكل صحيح مستوى الردع العالي الذي حققته عملية "قادش."

في المقابل، استغل بن غوريون حقبة السنوات التي تلت عملية "قادش" لبناء الخيار النووي، لإيمانه بأن هذا الخيار هو بطاقة تأمين دولة إسرائيل للأجيال القادمة. حسب قوله، هناك نقص تناسبي مفهوم في ميزان القوى بين إسرائيل وبين الدول العربية، ولا يمكن لإسرائيل أن تساويها إطلاقا من الناحية الجغرافية وحجم السكان. إضافة إلى ذلك، بين إسرائيل والعالم العربي توجد هوة من حيث المنظومة القيمية التي على أساسها يديرون حياتهم، وقبل كل شيء فيما يخص حياة الانسان. بن غوريون آمن بأن أمن إسرائيل لن يُؤمن إلا إذا اقتنع العرب بأن تدميرها سينطوي بالضرورة على تدميرهم هم.

على مدار سنوات، دفع بن غوريون بمشروع ديمونا، رغم أنه كان من الواضح له أن أجزاء كبيرة في المنظومة السياسية والشعبية في إسرائيل تعارض ذلك بشدة؛ دوائر كثيرة في المنظومة الأمنية والسياسية والأكاديمية اعتبرت المشروع خطوة عملية مغامرة، يمكن تعريفها إلى حد كبير "حظيرة الهلوسة الأكثر تطرفًا لدولة إسرائيل"، واحتجوا بأن هذا الأمر سيؤدي بالضرورة إلى حدوث شرخ مع الولايات المتحدة (الحليف الوحيد لإسرائيل) ومع العالم، وسيدفع مصر لبناء قدرة نووية خاصة بها، هذه الأحداث وغيرها - كما زعم - تعرض

جوهر وجود دولة إسرائيل للخطر. رغم ذلك، قاد بن غوريون المشروع بإصرار واستمرارية، في السنوات التي سبقت حرب الأيام الستة، كان يستطيع هو وخصومه مشاهدة المشروع اكتسى عظمًا وجلدًا، وأصبح واقعًا استراتيجيًا ثوريًا.

ملخص القول: خلال سنوات شغله منصب رئيس الحكومة ووزير الأمن، خلق بن غوريون لنفسه صورة القائد الذي سيكون من الصعب على دولة إسرائيل أن تقوم من دونه، شاهد استثنائي على هذا الشعور يمكن أن نراه في اليوم الذي استقال فيه من الحكومة، حيث حضر إليه ضابطان من الجيش الإسرائيلي (اسحق رابين، رئيس فرع العمليات آنذاك، ومائير عميت، رئيس المخابرات العسكرية "أمان") وأوضحا له أنهما يعتبران استقالته "كارثة ."رابين قرر أن "السنوات الثلاث القادمة ستكون ربما الأكثر أهمية، قد تحدث وحدة بين الشعوب العربية، وسنواجه حربًا تهدد وجودنا"، رابين خاف من قول بن غوريون "من دوني، ستكون الأمور صعبة للغاية على الجيش الإسرائيلي". لسبب ما، لم يعرب عن استيائه من تدخل ضباط الجيش الرفيعين في القضايا السياسية الحساسة، كما ذكر في حرب الاستقلال أنه كان على وشك أن يزيح رابين من الجيش بسبب مشاركته في لقاء أعضاء "البلماح"، هذه المرة لم يكن قلقًا على الإطلاق؛ بل لقد اهتم بأن يشير في يومياته إلى أن "أقواله مسّت شغاف قلبي وكتمت انفعالي ودموعي بصعوبة"، كذلك الشاعرة اندا عمير فنكرفيلد حثت بن غوريون على التراجع عن استقالته، وكتبت له بكلمات متحمسة "هيا استمع إلى صوت الخوف الموجود، ليس في قلبي فحسب، وإنما في قلوب الآلاف المحبين للدولة أكثر من حبهم لأنفسهم."

اضطر ليفي اشكول لأن يرتدي هذا الحذاء الواسع المقاس، حتى ذلك الوقت خدم وزيرًا للمالية، وقبلها أيضًا كان معظم انشغاله في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، كان اشكول قليلا ما يتحدث في قضايا الخارجية والأمن، وأيّد بشكل دائم تقريبًا مواقف بن غوريون الذي استمر بالقيام بدور مهيمن على الساحة السياسية الأمنية حتى بعد استقالته من الحكومة. في هذه الظروف، لم يكن هناك بد من المقارنة المتكررة بين اشكول وبن غوريون التي لم تكن لصالح اشكول في أي مرة.

بن غوريون اعتبر قائدًا موثوقًا به، له قدرة على الحسم والصمود في أوقات الأزمات، وبصفته من أطلق سياسة الردع الفاعلة في مواجهة العالم العربي، أما اشكول فقد خلق لنفسه صورة مختلفة، اعتاد التشاور مع كل من يبدو من وجهة نظره ذا صلة بهدف الحسم، كما تردد كثيرًا قبل أن يحسم، ردود فعله على العمليات المعادية لإسرائيل، وسيما تصريحه المعروف عشية حرب الأيام الستة "النوتة مفتوحة واليد تكتب"؛ فُسرت كتعبير عن التردد والضعف. عدا عن ذلك، على الأقل في المراحل الأولى من شغله منصبه رئيسًا للحكومة ووزيرًا للأمن،

أوضح هو بنفسه للجميع أنه يعاني ممّا وصفه بـ "الخوف من الجماعية"، وأن هناك مرشحين مناسبون أكثر منه لشغل منصب رئيس الحكومة في إسرائيل؛ هذه التلفظات شهدت على أن اشكول نفسه خاف من التحدي الصعب الماثل أمامه، وهكذا أضر بملء فيه ومنذ بداية طريقه بأهليته كرئيس للحكومة ووزير للأمن.

بن غوريون لم يضطر لهذه التلفظات التي أطلقها اشكول ليوضح أن استقالته لا تعبر عن نيته الذهاب إلى "الصحراء السياسية"، فمنذ المراحل الأولى التي تلت استقالته اهتم بأن يوصل رسائل واضحة إلى اشكول، وأنه مدين له بتعيينه رئيسًا للحكومة، وبناءً على ذلك فإنه جدير بأن يعمل وفق الصياغة التي جهزها له بن غوريون "ظننت ان [اشكول] يوافقني [....]، وكان يبدو لي أن أسلوبه في التعاطي مع المشاكل هو أسلوب رسمي [....]، الأصدقاء والرئيس قبلوا بتوصيتي وكلفوه بإقامة حكومة جديدة .الحكومة الجديدة حسب تركيبتها الأساسية كانت حكومة استمرارية."

إلى حد كبير، كان يبدو للكثيرين أنه صدق، لأن بن غوريون لم يسلم بمغادرته للقيادة، وقدروا بأنه سيتطلع إلى العودة للقيادة في مرحلة ما كما فعل بعد انسحابه في العام 1953 أو على الأقل أن يكون عنصرًا مهيمنًا في تصميم طريق قيادة الدولة السياسية. بن غوريون نفسه لم يهتم بأن يبدد هذه المخاوف، بل العكس؛ بعد استقالته من الحكومة بوقت قصير، صاغ لاشكول طريقة العمل التي يتوقع أن يتحرك وفقها. حسب أقوال بن غوريون، فيما يبدو أنه تهديد رمزي على اشكول "ألا يقدم التنازلات، لكن عليه أن يكون صارمًا في قراره"، بن غوريون عرف بالتأكيد أن هذا الطلب غير واقعي عندما يكون المقصود اشكول؛ القائد الذي كان الحل الوسط مطبوعًا عميقًا في طريقة سلوكه.

الصراع بين بن غوريون و اشكول تركز على عدة مستويات: جهود اشكول لطرد بن غوريون ومؤيديه من دائرة صناعة القرار في المجال السياسي الأمني، والخلاف حول "قضية لافون"، وانتقاد بن غوريون لما أسماه "الفشل الأمني" الذي يعرض - حسب قوله - مستقبل أمن إسرائيل للخطر .دون الخوض في نقاش مفصل بهذه القضايا، يمكن القول بأن هذه الخلافات قادت بن غوريون في رحلة نزع شرعية غير مسبوقة عن اشكول، والتي كانت حجتها المركزية عدم مناسبته لترأس قيادة دولة إسرائيل.

في سبتمبر 1956، أوضح بن غوريون رأيه الثابت في اشكول بالقول "أريد أن أؤكد على أحد الاخطاء الخطيرة التي قمت بها منذ قيام الدولة، عندما أوصيت عند استقالتي من الحكومة في يونيو 1963 بليفي اشكول ليكون رئيسًا للحكومة بدلًا مني. عليّ أن أضيف أنني لم أصر دفعة واحدة على خطأي المؤسف والمضر هذا [....]، أدركت أنه ليس لدى اشكول المواصفات المطلوبة لرئيس الحكومة، ولديه صفات لا تناسب رئيس الحكومة

[....]، الخدمة الكبرى الوحيدة التي يستطيع أن يقدمها للدولة هي أن يغادر منصبه بأسرع وقت ممكن". بن غوريون كرر أقواله هذه بصيغ مختلفة طوال تلك الفترة "أرى كارثة برئاسة اشكول للدولة" قال في حوار مع أحد مؤيديه، وفي مكان آخر اشتكى من "الخراب الأخلاقي الذي سببه اشكول ومؤيدوه للبلاد."

في نهاية الأمر، أدى الخلاف مع اشكول إلى انسحاب بن غوريون من حزبه الأم "مباي"، كتب في يومياته "انه حزب ليس فيه شراكة، وليس فيه نقاش حر، لا يقر بحرية رأس أعضائه"، في هذه الظروف لم تكن لدى اشكول فرصة من أي نوع للحفاظ على مقامه وصلاحياته، كما لم تكن لديه قوة الروح والأهلية السياسية التي تسمح له بالصمود في الصراعات الصعبة مع بن غوريون، مكانته السياسية أخذت تضعف.

من سوء حظ اشكول أنه في حقبة حكمه خدم اسحق رابين وزيرًا للأمن؛ شخصية مهيمنة ذات خبرة عسكرية، وكان من الواضح ان رابين سيسعى إلى دخول الفراغ الذي نتج عن نقص معرفة اشكول وخبرته. سكرتير اشكول العسكري يسرائيل ليئور قال في يوم لاحق "الرجل الأقوى في الجيش الإسرائيلي كان ومن دون أدنى شك اسحق رابين [....]، رئيس الأركان القوي تسلل إلى الفراغ الذي أوجد مع ذهاب بن غوريون وقدوم اشكول [....]، تعيين اشكول رئيسًا للحكومة كان في وقت لم يكن فيه جاهزًا تقريبًا لهذه المهمة الكبيرة وسيما في مجال الأمن". محاولات اشكول لتضييق طريق رابين في بداية حكمه لم تنجح، طوال فترة حكمه؛ أعطى رئيس الأركان تعبيرًا واضحًا عن مواقف ذات طابع سياسي بحت، رغم أنف رئيس الحكومة اشكول.

ثالثاً: تلخيص وعبر

إسرائيل هي دولة ديمقراطية، كثيرة الخلافات الداخلية، وفي الكثير من المواضيع والتنوعات؛ هذه الخلافات هي مصدر قوة إسرائيل، حيث تعد تعبيرًا عن طابعها الديمقراطي والليبرالي أمام العالم كله. إضافة إلى ذلك، يجب أن نقول بأن هذه الخلافات ساعة اجتيازها مستوى ما يصعب تقدير مداه تؤثر أيضًا على مكانة دولة إسرائيل السياسية والأمنية، وعلى صورتها الرادعة، فالخصوم والأعداء قد يفسرون الخلافات الداخلية على أنها تعبير عن الضعف وتضرر مستوى ردع الدولة، والافتراض بأن المساس بها سيكون مناسبًا للطرف المهاجم.

الفترة التي سبقت حرب الأيام الستة كانت كثيرة الخلافات الداخلية الشديدة، وبعضها على مستويات كثيفة وغير مسبوقة، الأبرز من بين تلك الخلافات كان الخلاف بين اشكول وبن غوريون، والذي أدى إلى شرخ غير قابل للجسر بين الرجليْن اللذيْن سارا معًا في طريق طويل بترأس القيادة الوطنية لدولة إسرائيل. في نهاية

المطاف، قاد ذلك الخلاف أيضًا إلى تفكك "مباي" التاريخي وإقامة حزب جديد "رافي" على يد أحد مؤسسيه الأوائل ديفيد بن غوريون.

الخلاف بين اشكول وبن غوريون اتخذ صورة حرب لخلق نزع الشرعية عن جوهر مناسبة اشكول لمنصب رئيس الحكومة ووزير الأمن، الحرب الضروس ضد اشكول تساوقت جيدًا مع ألفاظه بحق نفسه، والتي أضرت كثيرًا بصورته الحكمية وأشاعت عدم قدرته على خلق صورة حكمية أمام القيادة العامة في الجيش الإسرائيلي ومن يترأسها (اسحق رابين). لا شك بأن صورة الوضع هذه كانت معروفة جيدًا للقيادة المصرية، يمكن القول بأنها كانت من بين العوامل التي أسهمت في قرار الرئيس المصري جمال عبد الناصر بأن يعمل بشكل متحدٍ ضد إسرائيل من خلال المعرفة الواضحة بأنه يخاطر بذلك بالانجرار إلى الحرب، كما حدث بالفعل في نهاية المطاف.

الجزء الرابع:

تغير التحالفات: حرب الأيام الستة و أثرها على محيط إسرائيل الاستراتيجي

في العاشر من يونيو 1967، وبانتهاء ستة أيام من الحرب في مواجهة ثلاث دول عربية؛ أخضعت إسرائيل جيوش كل من مصر والأردن وسوريا، ووجدت نفسها مساحة أكبر ثلاث مرات من مساحتها السابقة .تغييرات كبيرة طرأت على محيط إسرائيل الاستراتيجي ارتبطت بشكل وثيق بمخرجات الحرب، هذه التغيرات أثرت كثيرًا على العلاقات السياسية الإسرائيلية وعلى علاقاتها الأمنية مع حلفائها وعلى تعزز قوة الجيش الإسرائيلي.

هذه الدراسة تحاول تتبع آثار هذه التغيرات وتقييم انعكاسها على مر الزمان، وذلك من خلال تشريح الشراكات الإسرائيلية الاستراتيجية ومكانتها في المنظومة الدولية قبل حرب الأيام الستة، ودراسة أنماط سلوك شركائها أثناء الحرب وبعدها. تسعى الدراسة لإقامة الحجة على أن حرب 1967 أدت إلى تغيير تام في محيط إسرائيل الاستراتيجي؛ من التوجه الغربي في العقديْن الأولييْن من قيامها باتجاه التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة في الفترة التي تلت ذلك، التغير نبع من اعتبارات اقتصادية أوروبية، ومن اعتبارات استراتيجية أمريكية، وأثر مستوى هذا التأثير الغريب على سياسة إسرائيل الخارجية والأمنية في السنوات القادمة.

أولاً: العلاقات الدولية والأمن القومي الإسرائيلي قبل حرب الأيام الستة

في الـ 15 من مايو 1948، اجتاحت جيوش خمس دول عربية دولة إسرائيل الصغيرة وفرضت عليها الحرب. لِصراع البقاء في المحيط المعادي تأثير حاسم في تصميم النظرية الأمنية القومية الإسرائيلية وعلى إدارة علاقاتها الدولية؛ المركبان السياسيان اللذان بقي أحدهما مرتبطًا بالأخر طوال تاريخ الدولة. بعد انتهاء "حرب الاستقلال" 1949 وتوقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار مع جارات إسرائيل، لم يُعترف بنتائج الحرب عمليًا - وسيما الحدود الموسعة والتغيرات الديموغرافية - من قبل الدول العربية والمجتمع الدولي.

في ظل العزلة الإقليمية والدولية في "جولة ثانية" من القتال، توصلت إسرائيل إلى الاستنتاج بأن العداء الإقليمي سيبقى خاصية دائمة في المستقبل المنظور، إذ أنه وعلى خلاف الدول العربية فإن الوضع الجيواستراتيجي يمنع الجيش الإسرائيلي أن يضع حدًا للصراع بالقوة، وإن القوة العسكرية فقط يمكنها الدفاع عن وجود دولة إسرائيل القومي. بما يوافق ذلك، اعتمدت القيادة الإسرائيلية عقيدة الأمن القومي التي تقوم على أساس سياسة القوة العسكرية، وامتنعت عن القيام بأي تنازل على المستوى السياسي. سياسة إسرائيل الخارجية أصبحت أداة مركزية لزيادة أمن الدولة والدفع باتجاه أهدافها الاستراتيجية على الساحة الإقليمية والدولية، "استخدام القوة قبل العلاقات الودية" كتب ديفيد بن غوريون، وأوضح "سياستنا الخارجية ما هي إلا أداة مساعدة ذات أهمية هامشية."

كدولة صغيرة ولدت بالحرب، إسرائيل في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن الـ 20 كان ينقصها القوة العسكرية المطلوبة، الأمر الذي خلق ارتباطها الكبير بالموارد الأجنبية .سياسة إسرائيل الخارجية عملت وفق ذلك بكدّ على شراء السلاح، والنشاطات الإعلامية من أجل مصالحها الأمنية والاعتراف بسيادتها، هذه السياسة الأمنية صممتها استراتيجية "الرعاية من قبل قوة عظمى" وعلى مبدأ "الحكم الذاتي"، الديناميكا ما بين هاتيْن الاثنتيْن شكّلت سلوك إسرائيل الدولي بشكل جوهري، ولم تتغير إلا بعد حرب الأيام الستة.

بعد أن اختارت جانب الحرب الباردة، اعتمدت إسرائيل منذ العام 1948 سياسة "بسط اليد للجميع" تطلعًا إلى الاستفادة من العلاقات مع جميع الأطراف التي كانت متورطة في الشرخ السياسي بين الشرق والغرب. القيادة الإسرائيلية توصلت إلى الاستنتاج بأن الانضمام لقوة عظمى واحدة فقط سيحدّ من إمكانيات مشتريات الجيش الإسرائيلي، وسيزيد من عزلة إسرائيل بتحويل الشرق الأوسط إلى ساحة لعب لتطلعات القوى العظمى. عمليًا، هذه المرونة الاستراتيجية تجاه العالم الثنائي القطبية أنقذت إسرائيل من الانهيار العسكري في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، عندما نجح الجيش الإسرائيلي بالحصول على مساعدات من حكومة

تشيكوسلوفاكيا من خلال الالتفاف على حظر الأسلحة الغربي على الشرق الأوسط، ولكن عندما ضغط التجمعان الدوليان على إسرائيل لتوضح موقفها من الصراع بينهما؛ فهمت بأن الحيادية التامة من شأنها أن تمس بها على المدى البعيد. الحرب الكورية (1950) وكذلك ظهور اللاسامية في الاتحاد السوفيتي، أديا في نهاية المطاف إلى تضامن إسرائيل مع الغرب.

ثانياً: العلاقات الإسرائيلية - الأوروبية قبل حرب الأيام الستة

انضمام إسرائيل إلى المعسكر الغربي لم يعطِ ثمارًا فورية على المستوى الاستراتيجي، الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بلوروا في 1950 ما يسمى بـ"الإعلان الثلاثي" التزموا فيه بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وأبدوا معارضتهم لاستخدام القوة من خلال الوعد بحيادية الغرب في المنطقة والحدّ من سباق التسلح بين إسرائيل والدول العربية. في نهاية الأمر، التدخل المكثف للاتحاد السوفيتي في الساحة الشرق أوسطية فقط هو ما أدى لانضمام إسرائيل الكامل إلى التجمع الغربي، ونتيجة لذلك أدى إلى اعتماد واحد من الركائز في عقيدتها الأمنية القومية "رعاية دولة عظمى واحدة."

بن غوريون الشخصية، المركزية في تصميم العقيدة الأمنية الإسرائيلية، توصل إلى الاستنتاج بأن عليها أن تهتم بأن تقف دائمًا إلى جانب قوة عظمى واحدة، وسيما أثناء الحرب. العلاقة بين المستفيد والعميل يُراد منها السماح بتدفق السلاح والدعم الاقتصادي ومنع العزلة السياسية على الساحة الدولية؛ هذان الأساسان أصبحا مهمين لإسرائيل أكثر بعد أن غيّرت صفقة السلاح المصرية التشيكية في العام 1955، وبشكل جوهري ميزان القوة الإقليمي لغير صالحها.

المصالح الاستراتيجية الإقليمية المشتركة، وسيما معارضة نظام عبد الناصر في مصر (الذي أدى أيضًا إلى الشراكة في حرب السويس 1956) جعلت فرنسا المزودة الرئيسية بالسلاح لإسرائيل في الفترة التي سبقت حرب الأيام الستة، كما زودت فرنسا إسرائيل بمفاعل نووي أصبح الركيزة الأساسية في استراتيجية الردع الإسرائيلية في الستينات. بعد أن أسست فرنسا كراعيةٍ لها في الغرب، مدّت إسرائيل يدها لشراكات استراتيجية أخرى خارج الكتلة السوفيتية، حيث عززت أمنها بتنوع من العلاقات العسكرية. بسط اليد الكوني عبّر عنه "التحالف المحيطي" الاستراتيجي الذي دشنته إسرائيل مع دول إسلامية غير عربية، مثل إيران وتركيا وكذلك اثيوبيا النصرانية.

من جهتها، زادت بريطانيا من دعمها العسكري لإسرائيل بعد أن فقدت شركاءها العرب لصالح الاتحاد السوفيتي، بينما ساعدتها إسرائيل في الحفاظ على استقلال الأردن، والذي كان مصلحة إسرائيلية - بريطانية مشتركة، كذلك ألمانيا بدأت تزود الجيش الإسرائيلي بالسلاح والاستثمار في الصناعات العسكرية الإسرائيلية، في محاولة سرية لفتح فصل جديد في علاقاتها مع دولة اليهود. في نهاية الأمر، الولايات المتحدة أيضًا اعترفت بمقام إسرائيل الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعد أن أعجبت بنجاحات الجيش الإسرائيلي في ميدان القتال في حرب سيناء 1956.

وعلى ضوء ذلك قامت مجددًا بتقييم علاقاتها مع إسرائيل ووافقت على تحديث دعمها الأمني، الأمر الذي بدأ بإرسال كميات صغيرة من المروحيات والبنادق في 1958 وصولًا إلى قرار الرئيس كيندي بأن يرسل إلى إسرائيل سلاحًا دفاعيًا في 1962، توسّع أخيرًا لتزويدها بطائرات حربية على يد إدارة جونسون في 1966. في هذه الفترة، وضعت الولايات المتحدة أسس "العلاقات الاستثنائية" مع إسرائيل، التي ارتقت وظهرت من بين سحب دخان حرب 67. إسرائيل سعت إلى العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة منذ تخليها عن الحيادية في بداية الخمسينات من القرن الـ20. مع ذلك، القيادة الإسرائيلية توقعت أن يكون ثمن التحالف مع الولايات المتحدة أو رعايتها الرسمية لها باهظًا للغاية.

واشنطن من جانبها، في ذلك الوقت، رأت أي تضامن قريب مع إسرائيل تهديدًا استراتيجيًا للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط العربي. المطالب الإسرائيلية في المجال الأمني (وسيما المبادرات السياسية للتعاون الأمني الرسمي بين الولايات المتحدة وإسرائيل) رُفضت هي الأخرى من قبل البيت الأبيض أو اشترطت بتنازلات إسرائيلية على المستوى السياسي، والتي رفضتها إسرائيل.

رغم الارتباط بالموارد الخارجية، كان هناك مكون مركزي في النظرية الأمنية العسكرية، وهو الحكم الذاتي، بمعنى استبعاد أي اتفاق يجعلها تعتمد على سلطة عسكرية أجنبية أو يقلّص من حرية تحركاتها في الشؤون الأمنية، لكن ذلك بالضبط كان مغزى الشراكات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ومع دول كبرى غربية أخرى في الخمسينات. تجدر الاشارة في هذا السياق إلى أن سياسة القوة التي استخدمتها إسرائيل تجاه "الإرهاب العربي" في تلك السنوات اعتبر من قبل قوى عظمى متعددة انه سبب للامتناع عن تزويد إسرائيل بالسلاح، وسبب لعدم قيام علاقات استراتيجية معها، رئيس الحكومة بن غوريون ورئيس الأركان موشيه ديان اعتبرا أن عمليات الانتقام والعمليات الوقائية ضرورية للحفاظ على السيادة الوطنية رغم المعارضة الداخلية، ورفضا

أي تدخل خارجي لتطبيق هذه السياسة، حتى ولو على حساب التزود بالسلاح البريطاني والفرنسي في السنوات ما بين.(1956 - 1953)

مبدأ الحكم الذاتي كان نتيجة للتجربة التاريخية اليهودية، وتعبيرًا عن عدم الثقة الإسرائيلية بالأطراف الأخرى في كل ما يتعلق بمواجهة قضايا الأمن الوطني. بناءً على ذلك، القيادة الإسرائيلية رفضت خططًا اجنبية لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي عندما أوجبت تلك الخطط تنازلات جغرافية إسرائيلية (مثل: خطة ألفا في 1954)، المنظومة الأمنية الإسرائيلية رفضت كذلك ضمانات أمنية أمريكية حاولت الخارجية الإسرائيلية تحقيقها في منتصف الخمسينات، مبدأ الحكم الذاتي صمّم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي منذ بدايتها، وكان في الواقع المحرك والدافع لحرب الأيام الستة في 1967.

ثالثاً: تغير التحالفات في الفترة التي تلت حرب الأيام الستة

عام 1967 صمّم من جديد وجه الشرق الأوسط ومكانة إسرائيل في المنطقة بعد حوالي عقديْن من قيامها، الانتصار الجيش الإسرائيلي المذهل في حرب الأيام الستة أثبت للعالم العربي عظم قوة إسرائيل العسكرية، وفي المقابل كشف ضعف العرب العسكري، نتائج الحرب رمزت أيضًا إلى تراجع عبد الناصر سياسيًا في مصر وتراجع نظرية القومية العربية، إسرائيل استولت في أعقاب الحرب على مساحة أكبر بثلاثة أضعاف مساحتها السابقة، وأدخلت تحت سيطرتها أكثر من مليون فلسطيني ممّن شهدوا في ذات الوقت تعزيز وعيهم الوطني. الأرض المحتلة عززت الإمكانيات العسكرية والسياسية الإسرائيلية في المنطقة: بينما الضفة الغربية وفرت لها عمقًا استراتيجيًا، اعتبرت شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان ورقتا مساومة مع مصر وسوريا. موقف المساومة القوي هذا، إلى جانب التفوق العسكري الإسرائيلي، أثرا في النهاية على السياسة الإسرائيلية الخارجية، وعلى ديناميكا تغيير التحالفات في الفترة التي تلت حرب الأيام الستة.

السياسة الدولية في الشرق الأوسط خلال 1967وبعدها، تأثرت بمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والبحث عن السلام والاستقرار، والتي تأثرت من ناحيتها إلى حد كبير بالجغرافيا السياسية للحرب الباردة. في هذه الظروف، ابتعدت أوروبا عن إسرائيل، بينما تقربت الولايات المتحدة إليها، حيث أشارت بذلك إلى بدء "العلاقات الاستثنائية"، دلالات هذا التوجه - والتي شهدت على انحرافٍ عن توجه إسرائيل الاستراتيجي باتجاه أوروبا - برزت بالفعل في الأزمة التي سبقت حرب الأيام الستة، وتعززت فيما بعد.

بوادر السياسة الأوروبية بعد 1967 شوهدت بوضوح بقرار فرنسا وبريطانيا خلال الأزمة: عشية إغلاق مضيق تيران من قبل عبد الناصر، رفض الرئيس الفرنسي شارل ديغول الاعتراف بأن خطوات الرئيس المصري بمثابة إعلان حرب، ودعا إسرائيل لضبط النفس. اضافة إلى ذلك، وبينما كان خطر الحرب وشيكًا، قررت فرنسا تغيير موقفها الاستراتيجي تجاه الدول العربية، والاتحاد السوفيتي بشكل أساس، من أجل الحفاظ على العلاقات الاقتصادية الواسعة بين باريس والعالم العربي. من زاوية الرؤيا الاستراتيجية، أرادت فرنسا أن تؤسس لنفسها كـ "وسيطٍ نزيهٍ" في الاتفاق الرباعي الذي تصوره ديغول للشرق الأوسط، اندلاع حرب حقيقية أو أي تقارب من إسرائيل خلالها كان من هذه الناحية يمسّ بالمصالح الفرنسية في المنطقة.

استنتاج مشابه وصلت إليه بريطانيا أيضًا (شريكة إسرائيل الثانية بحجمها في أوروبا)، لكن وعلى خلاف فرنسا؛ حاولت لندن أن تمنع وبشكل فاعل الاشتباك العربي - الإسرائيلي في يونيو 1967، مع إغلاق مضيق تيران، حاول رئيس حكومتها هارولد ويلسون أن يقدم مشروع فرقة عمل بحرية دولية تنتشر في المضيق ويؤمن وصول إسرائيل إلى ميناء إيلات، لم يحظَ المشروع بتأييد واسع في أوروبا أو في أمريكا وفشل في نهاية المطاف، وبعد الحرب اعتبرته الدول العربية دليلًا على موقف لندن الداعم لإسرائيل، وحصل لديها رد فعل شديد تضمن قطع العلاقات الدبلوماسية بين عدد من الدول العربية وبريطانيا واسترجاع أموال عربية من البنوك البريطانية وإغلاق قناة السويس أمام البضائع البريطانية وحظر نفط شامل على الغرب.

الانتصار الإسرائيلي في حرب الأيام الستة وجّه ضربة إلى المصالح الأوروبية، بطريقة أجبرت أوروبا على اعتماد استراتيجية جديدة تجاه الشرق الأوسط، وجعلت بريطانيا وفرنسا - وبالتعاون مع أغلب الدول الأوروبية - تنفصل سياسيًا واستراتيجيًا عن إسرائيل. الخطر الاقتصادي وقوة إسرائيل العسكرية لم يبقيا لهم الكثير من الربح من منظومة العلاقات الاستراتيجية الوثيقة مع إسرائيل، أوروبا دعت حينها إلى تغيير تام للوضع الجديد الذي تولد، بما في ذلك تحقيق اتفاق سلام يتضمن الاستجابة للمطالب العربية.

بالفعل، وفي الـ 21 من يونيو 1967، عرضت بريطانيا في الأمم المتحدة سياستها الجديدة، التي طالبت بانسحاب إسرائيلي من المناطق التي احتلت في الحرب وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ورفضت توحيد القدس تحت حكم إسرائيل. فرنسا اتبعت خطى بريطانيا، وصوتت في الـ 6 من يوليو لصالح قرار الأمم المتحدة الذي قدمته يوغوسلافيا، والذي دعا لانسحاب إسرائيل إلى خطوط وقف إطلاق النار 1949، بريطانيا وفرنسا أوضحتا أنهما تريان في إسرائيل الطرف المعتدي في حرب الأيام الستة؛ الأمر الذي رأت فيه رئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مائير "خيانة" من قبل من كانوا في الماضي أصدقاء إسرائيل وحلفاءها، وتحققت في نهاية الأمر بتوفير

غطاءٍ بريطاني لقرار مجلس الأمن (242) في نوفمبر 1967، والذي دعا إلى "انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من المناطق التي احتلت في الصراع الأخير" كصيغة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

الفترة التي تلت حرب الأيام الستة ميّزت الموقف الأوروبي تجاه إسرائيل والصراع العربي - الإسرائيلي طوال العقود القادمة. في أعقاب المصلحة الاقتصادية التي أدت إلى الانفصال عن إسرائيل في 1967، سرعان ما اعترفت بعض الدول الأوروبية أيضًا بـ "الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني" كجزء من سياستها. في نهاية المطاف، تحولت القضية الفلسطينية إلى قضية مركزية وحّدت سياسة المجتمع الأوروبي الخارجية في السبعينات من القرن العشرين، في هذه المرحلة فهمت دول أوروبا حدود قوتها في الشرق الأوسط: كانت عملاقًا اقتصاديًا، لكنها قزم سياسي حتى من ناحية العلاقات مع إسرائيل؛ الساحة التي رافق فيها الارتفاع الكبير في التجارة مع أوروبا انخفاض في الأهمية السياسية والاستراتيجية للقارة.

غالبية مبيعات السلاح من أوروبا لإسرائيل تجمّدت، إرسالية دبابات "سنتوريون" من بريطانيا في نهاية الستينات كانت استثناءً نادرًا. في الحقيقة، بيع الدبابات عكس بشكل خاص برود العلاقات بين لندن وإسرائيل، والذي بلغ ذروته في حظر السلاح خلال حرب "يوم الغفران "بعدها بست سنوات، منظومة الدبابات الخفيفة من طراز "سنتوريون" كانت من الناحية العملية مجرد تعويض عن الدبابات الأكثر حداثة من طراز "الزعيم "الذي رفضت بريطانيا أن تزود بها إسرائيل بعد حرب الأيام الستة رغم المطالبات المتكررة. المصدر الجديد للأدوات القتالية الحديثة وجّه الجيش الإسرائيلي خارج المحيط الأطلسي؛ في الولايات المتحدة التي ضاعفت من حينها التزامها لإسرائيل.

رابعاً: الحكم الذاتي مقابل السلاح، العلاقات الاستثنائية بين إسرائيل والولايات المتحدة بعد حرب الأيام الستة

قبل حرب الأيام الستة، تمسّكت الولايات المتحدة بسياسة حذرة في الشرق الأوسط بقصد الامتناع عن إحداث أيّ شرخ مع الدول العربية بسبب دعم إسرائيل. في ظل التوتر المتزايد بين إسرائيل ومصر ربيع 1967، رفضت إدارة جونسون طلب إسرائيل بإرسالية سلاح عاجلة، وتوجهت إلى الدبلوماسية من أجل حل الأزمة (كذلك فكرة خطة الأسطول الدولي مرت على واشنطن)، وبكلمات وزير الخارجية في حينه والت روستو فقد اعتبرت الإدارة الأمريكية ان ضربة إسرائيل الاستباقية "خطأ خطير للغاية"، الولايات المتحدة -التي تخوّفت من التدخل السوفيتي لصالح العرب - كانت متحمسة لمنع أيّ مواجهة بين القوى العظمى في الشرق الأوسط. في أعقاب

ذلك، دعا الرئيس جونسون إسرائيل إلى انتظار نجاح محاولات أمريكا الدبلوماسية، وحذر من أن "إسرائيل ليست لوحدها، إلا إذا عملت بالفعل لوحدها."

على هذه الخلفية، وبينما ما يزال الجيش الإسرائيلي يستعد للحرب، رفضت الحكومة الإسرائيلية بقيادة ليفي اشكول الخروج في عملية عسكرية، وذلك بسبب الرغبة بتأمين الحصول على المساعدات الأمريكية. نظرية رعاية الدولة العظمى التي قال بها بن غوريون (مبدأ اساس في العقيدة الإسرائيلية الأمنية منذ عملية السويس) تم نسخها إذًا عشية حرب الأيام الستة من فرنسا إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي بشّر بطبيعة العلاقات التي ستنشأ بين الولايات المتحدة وإسرائيل بعد تلك الحرب.

"الضوء الاصفر" للهجوم الوقائي الذي حصلت عليه إسرائيل في نهاية المطاف من واشنطن، أرفق بزيادة الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل بعد الحرب؛ هذا الالتزام عُبّر عنه على مستويَيْن: محاولة حل الصراع العربي - الإسرائيلي في ظروف توفر استجابة لاحتياجات إسرائيل الأمنية، والدعم العسكري غير المسبوق. تجدر الإشارة إلى أن الدعم الأمريكي لإسرائيل تحقق فقط بعد أن فشلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالتوصل إلى اتفاق يحد من تزويد الشرق الأوسط بالسلاح.

ديناميكا الحرب الباردة الجيوسياسية عززت الفجوة بين الدول العربية وإسرائيل بعد حرب الأيام الستة: بينما تحوّل الضعف السياسي والعسكري العربي إلى تأثير متزايد عليهم، أيّدت الولايات المتحدة موقف إسرائيل، وسعت إلى القيام بدور مركزي في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

بعد حرب الأيام الستة بوقت قصير، أعلنت إدارة جونسون أنه آن أوان الحل الدائم، لكن وعلى خلاف المطالب الأوروبية السوفيتية والعربية؛ رأى الرئيس الأمريكي في الانسحاب الإسرائيلي من دون شروط إلى خطوط 1949 خطوة لا تمثل "وصفة للسلام، وإنما لتجدد الأعمال العدائية"، الأمر الذي كان ملحًا حسب رأي جونسون هو "الحدود المتعارف عليها"، والتي ستوفر لإسرائيل "الأمن في مواجهة الإرهاب والتدمير والحرب"، هذه المبادئ تبلورت فيما بعد لتصبح صيغة "الأرض مقابل السلام"، التي ميّزت تدخل الولايات المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

قبل وضع السلام على جدول الأعمال، اعترفت إدارة جونسون بحاجة إسرائيل لتعزيز قدراتها العسكرية أمام الدول العربية التي تسلّحت جيوشها من قبل الاتحاد السوفيتي بعد الحرب. ومن أجل تأسيس ميزان القوات الجوية من جديد، زوّدت واشنطن الجيش الإسرائيلي بـ 100 طائرة حربية من طراز "سكاي هوك"، ورغم الخلافات الداخلية إلا أنها وافقت على تزويده بطائرات "فانتوم" المتطورة عام 1968، الحقيقة أن هذا

الطائرات التي زُودت بها إسرائيل أشارت إلى الالتزام الأمريكي المتزايد بأمنها، وإلى مكانة الولايات المتحدة كمزود الجيش الإسرائيلي الرئيسي بالسلاح بعد حرب الأيام الستة. العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة بلغت مستوىً استراتيجيًا جديدًا فقط بعد أن دخل ريتشارد نيكسون عهده كرئيس للولايات المتحدة في العام 1969، وهنري كسنجر أصبح مسؤولًا عن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط كجزء من عمله كمستشار للأمن القومي (وبعدها وزيرًا للخارجية.(

رغم قرارات جونسون التي كانت ما تزال متمسكة بنظرية موازين القوة القديمة في الشرق الأوسط وتعويض إسرائيل عن بيع السلاح الأمريكي للأردن، إلا أن مساعدات نيكسون لإسرائيل أريد منها تحقيق هدفيْن: الدفاع عن النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، وجلب السلام إلى المنطقة وفق شروط الرعاية الأمريكية. الإدارة الأمريكية الجديدة توصلت إلى الاستنتاج بأن إسرائيل القوية فقط يمكنها أن تضطر الدول العربية إلى الجلوس إلى طاولة التفاوض، وأن احتمال موافقة إسرائيل على تقديم تنازلات سيكون أكبر عندما تقف موقف القوة المتفوقة استراتيجيًا. إضافة إلى ذلك، اعتقدت الولايات المتحدة بأن الشراكة الأمريكية - الإسرائيلية القوية ستقدم أهدافها في الشرق الأوسط، حيث تستخدم فيه إسرائيل كنوع من أنواع الحواجز الغربية ضد التمدد السوفيتي.

عندما قطع الجيش الإسرائيلي الطريق على القوات السورية للتدخل في الأردن، وأسقط العائلة المالكة الموالية للغرب 1970، اعتبر كسنجر إسرائيل كحليف شرق أوسطي للولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى زيادة دعمها بالسلاح الأمريكي. الاستراتيجية الأمريكية بعد حرب الأيام الستة قامت على أساس الافتراض بأن تزويد إسرائيل بالسلاح المتطور معناه خلق الظروف المناسبة للسلام، وفي المقابل تحسين مكانة الولايات المتحدة أمام الاتحاد السوفيتي، وذلك بما يتوافق وعقيدة نيكسون. رغم هذه التوجهات الاستراتيجية، لم يكن تزويد أمريكا لإسرائيل بالسلاح غير مشروط، بل العكس صحيح: في السنوات التي تلت حرب الأيام الستة، وحيث لم تمتلك إسرائيل مصدرًا آخر للتزود بأدوات القتال؛ استخدمت الولايات المتحدة الدبابات والطائرات والذخائر من أجل التأثير على السياسة الإسرائيلية بطريقة يُراد منها دفع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، رافعة واشنطن لدى إسرائيل تزايد حجمها في مقابل الحاجة الإسرائيلية للدعم العسكري والدبلوماسي والاقتصادي.

المحيط الاستراتيجي الجديد بعد 1967 أثر أيضًا على سياسة إسرائيل الأمنية والخارجية. ليس مثل العقدين الاولين من قيام الدولة وعندما كانت قوتها العسكرية لم تؤسس بعد وحلفائها في أوروبا لم يبدو التزامهم التام تجاهها حينها كانت القيادة الإسرائيلية مستعدة للتنازل إلى حد معين من حمها الذاتي لصالح الرعاية الأمريكية.

في السنوات التي تلت ذلك قيدت إسرائيل حرية تحرك الجيش الإسرائيلي وطلبت من إسرائيل ابداء مرونة سياسية من أجل التوصل إلى سلام واستقرار في المنطقة، ومن أجل إنهاء حرب الاستنزاف في 1970 ضغطت الولايات المتحدة أيضًا على إسرائيل للقبول باتفاق وقف إطلاق النار مع مصر، حيث وعدت هي بتأمين المساعدات العسكرية والدبلوماسية في المستقبل، غير أنها أخرت هذه المساعدات إلى أن توافق إسرائيل على شروطها.

الولايات المتحدة منعت أيضًا تزويد إسرائيل بالسلاح في حرب "يوم الغفران"، بسبب رغبتها بتقييد نجاح الجيش الإسرائيلي في ميدان القتال، وأن تحظى بالثقة في العالم العربي. حسب زعمها، الانتصار الإسرائيلي الساحق الذي يشبه انتصار 1967 سيضر باستعداد الإسرائيليين والعرب للحل بعد الحرب، حيث سيكون الإسرائيليون منتشين بنجاحهم، فيما سيكون العرب متأثرين بذلهم. كجزء من نظريتها بأن عليها أن تكون وصيفة السلام في الشرق الأوسط، أرسلت الولايات المتحدة مساعدات جوية كثيفة إلى الجيش الإسرائيلي فقط في المراحل النهائية من حرب "يوم الغفران"، حيث ذكرت بذلك إسرائيل بارتباطها بها، وأظهرت للعالم العربي أن واشنطن - وليس موسكو - هي من يستطيع أن يحافظ على سلامة المنطقة وأمنها.

في نهاية الأمر، هذه الاستراتيجية أدت إلى تدخل أمريكي أكبر في الشرق الأوسط، والذي برز من بين ما برز بهِ في اتفاق الفصل بين القوات الذي وقع بين إسرائيل ومصر (1974 - 1975)، والذي مهّد الطريق أمام اتفاق السلام المصري - الإسرائيلي في العام 1979. المدفوعات التي أخذتها إسرائيل بسبب تنازلاتها عبّر عنها تزودها بالسلاح الأمريكي، والدعم الدبلوماسي من قبل الولايات المتحدة على الساحة الدولية.

استنتاجات

خلال العام 1967، خبرت إسرائيل انفصالًا استراتيجيًا عن أوروبا، وتقاربًا من الولايات المتحدة؛ الخطوة التي تطورت بعد ذلك إلى علاقات رعاية وثيقة، وكان لهذا التغير في التحالفات تأثير مزدوج على أمن إسرائيل: فمن جهة، التزويد الأمريكي الكبير بالسلاح النوعي المتطور خلق بالضرورة وضعًا من تفوق الجيش الإسرائيلي على الجيوش العربية، بينما في المقابل تعهّد الولايات المتحدة بأمن إسرائيل أبقاها على الساحة الدبلوماسية. ومن جهة أخرى، ارتباط إسرائيل المتزايد بالولايات المتحدة زاد من نفوذ واشنطن في سياسة الإسرائيليين الأمنية والخارجية في السنوات التي تلت 1967، هذه الصفقة "الأمن مقابل الحكم الذاتي" زوّدت إسرائيل بالسلاح

والمال والمساعدة الدبلوماسية، لكنها كلفتها ثمن الارتباط العسكري السياسي، وسمحت للولايات المتحدة بدفع مصالحها القومية في الشرق الأوسط.

سيكون من الصواب أن نرى في هذا التغير في محيط إسرائيل الاستراتيجي أقل أهمية في القرار المعتمد من قِبل القيادة الإسرائيلية وناتجًا أكثر عن التقدير الاستراتيجي المستحدث الذي قام به المجتمع الدولي في أعقاب حرب الأيام الستة: الولايات المتحدة اعترفت بأن إسرائيل القوية هي كنز استراتيجي لكبح التمدد السوفيتي والدفع باتجاه الاستقرار الإقليمي، والدول الأوروبية في المقابل رأت في إسرائيل عبئًا على علاقاتها الاقتصادية الحيوية بالعالم العربي. كلا النهجين تجاه إسرائيل بعد 1967 انعكس في السياسة تجاه المناطق التي احتلت على يديها خلال الحرب :الولايات المتحدة اعتمدت صيغة "الأرض مقابل السلام"، بينما اعتمدت الدول الأوروبية المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب إلى حدود 1967 كطريقة لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي. بعد حرب الأيام الستة بخمسين عام، توجه إسرائيل الاستراتيجي ما يزال متمسكًا بالنظريات التي تبلورت من قلب غبار حرب الأيام الستة، وفي إطارها الولايات المتحدة هي الجهة المهيمنة في علاقات إسرائيل الاستراتيجية، وليس أوروبا.

الجزء الخامس:

منعطف 67: تحول في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية

حرب الأيام الستة خلقت واقعًا جديدًا في الشرق الأوسط، وبالتالي في ساحة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. في السنوات التي سبقت الحرب، تبلورت أطر تنظيمية فلسطينية معروفة، في البداية فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكن نتائج الحرب العسكرية والجغرافية والسياسية وآثار تلك النتائج المعقدة وبعيدة المدى على العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، اتصلت بظروفٍ لتوسع وتعزز قوة الحركة الوطنية الفلسطينية. خبر تاريخ الحركة منذ حرب الأيام الستة أيضًا فترات من الذل والتراجع، رغم ذلك كانت الحركة ذات الطابع المؤسسي جهة مهمة في بولتيكا الشرق الأوسط عمومًا، وفي منظومة العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين خصوصًا، في البداية بقيادة ورئاسة فتح وبعد ذلك بقيادة السلطة الفلسطينية.

في هذه الدراسة، بطريقة موضوعية، وليس بالضرورة بالترتيب الزمني، ستُراجع العوامل الأساسية لتطور الحركة الوطنية الفلسطينية في السنوات الـ50 التي تلت حرب الأيام الستة. هذه العوامل ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالإنجاز العسكري الإسرائيلي في الحرب، وسيما بأحد جوانبها الدراماتيكية: احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

أولاً: عشية الحرب

آثار الهيئات والتنظيمات والحركات الفلسطينية السياسية المختلفة، خلال العقديْن المنصرميْن ما بين حرب "الاستقلال" وإقامة دولة إسرائيل في 1948 وبين الحرب التي اندلعت في 1967 كانت مجرد آثار هامشية على المستوى الإقليمي، وذلك في ظل حقيقة أن تلك الهيئات كانت تعبيرًا عن تيارات أيديولوجية سادت حينها في الشرق الأوسط، بعضها عربية سياسية وبعضها الآخر اعتمدت أفكارًا كونية. تغيير على الخارطة السياسية الفلسطينية لم يميزه الكثيرون عند وقوعه سُجل في 1959 مع إقامة حركة فتح، كان ذلك ردًا متأخرًا على الحروب العربية - الإسرائيلية التي وقعت في 1948 وفي 1956، والتي منيت بإخفاقات عسكرية. حرب الأيام الستة قدمت سريانًا آخر للانطباع الذي خلفته هذه الإخفاقات على مؤسسي فتح، هؤلاء انتظموا في عمليات سرية باسم الاستقلال والتحرر الوطني في إطار "استراتيجية التوريط" التي تركزت في التخطيط للمواجهة المباشرة مع إسرائيل من خلال سلسلة من العمليات، التي كان هدفها مفاقمة التوتر على امتداد الحدود، والتسبب بمواجهة بين إسرائيل وجاراتها.

قلة الموارد أبقى برامج فتح الفاعلة في المرحلة النظرية الإعلانية فقط، إلى أن أُسست منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964، هذه المنظمة التي أسستها الدول العربية ليست أكثر من أداة لمحاربة إسرائيل، مثلت تهديدًا على فتح فيما يتعلق بالدعم السياسي المؤسسي والشعبي التي أرادت أن تجندها لنفسها. في ظل هذا التحدي، شرعت فتح بتنفيذ عمليات ضد إسرائيل عبر حدودها، العمليات - ورغم قلتها وقلة أثرها - رفعت التنظيم والرسالة التي يحملها على سلم الشهرة في أماكن إقامة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والأردن، وتحوّلت على مر الزمان لتصبح معالم أولية في عملية الاعتراف بفتح كرائدة للكفاح الوطني الفلسطيني المستقل ضد إسرائيل.

رغم أن فتح رفعت شعار "الاستقلال هو القرار"، إلا أن عملياتها وكذلك عمليات بقية الفصائل الفلسطينية على مدار السنين تميّزت بشكل أساس بالتنظيم، والعمل ضد رغبة الدول الفصائل العربية التي فضّلت تنظيمًا يخضع لها ويفتقر إلى القدرة للقيام بعمليات عسكرية خاصة به أو ذلك الذي يعمل بما يتوافق وسياساتها الواضحة؛ لذلك تحركت فتح ضد كل الخيارات، وسيما في ظل الفجوة الكبيرة في ميزان القوى بينها وبين إسرائيل، لذلك فقد احتاجت على الدوام إلى المساعدات اللوجستية وإلى الدعم السياسي، وهذه وفرتها دول في الشرق الأوسط وخارجه، أرادت أن تدفع بذلك بمصالحها.

فرصة تاريخية للانطلاق نحو المنظومة الإقليمية والدولية وضعت على طريق التنظيم باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل إسرائيل، وقد أحسن استغلالها.

ثانياً: اليوم الذي تلى 1967

مخرجات حرب الأيام الستة أكدت التقدير الذي كان في أسس إقامة فتح: الدول العربية لم تسترجع لسيادتها الأرض المحتلة بالطرق العسكرية، ولا شك بأنها لن تحاول فعل ذلك باسم الشعب الفلسطيني. هذا الاستنتاج المطلوب بعد ثلاثة إخفاقات عسكرية (1948 و1956 و1967) أوجد قناة تحرك بديلة للقوة العسكرية التقليدية: الكفاح المسلح، بمعنى العمليات "الإرهابية"، إضافة إلى ذلك رأت قيادة فتح بالضفة الغربية وقطاع غزة اللذيْن تسيطر عليهما إسرائيل "ساحة طبيعية لحرب العصابات الشعبية."

ردود فعل سكان المناطق على الدعوات للخروج للكفاح ضد إسرائيل كانت فاترة، لكن اختيار المناطق ساحة للكفاح الذي يتمتع بشرعية شعبية محلية وكذلك إقليمية ودولية واسعة بقي على حاله. الدليل على ذلك وفره اندلاع الثورة الشعبية (الانتفاضة) في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حوالي عقديْن.

عدم استجابة السكان الفلسطينيين لمحاولة التجنّد في الكفاح، ومعها العمليات الإسرائيلية المضادة، تسبب بنقل مقرات فتح إلى الأردن، ومن حينها بدأت فتح والفصائل الفلسطينية الأخرى بالتمركز في مخيمات اللاجئين على أرض المملكة، وهناك بدأ التنظيم يأخذ الشكل "الهجين": سيطرة جهة غير رسمية على أرض مأهولة واشتغاله في عمليات عسكرية ومدنية على حد سواء. نشاطات فتح على امتداد حدود الأردن مع إسرائيل جرّت رد فعل إسرائيلي عنيد (عملية الكرامة 1968)، غير ان حقيقة الوقوف ضد الجيش الإسرائيلي قدّم لفتح نقاط فوز كثيرة لدى الرأي العام الفلسطيني، خدمات التنظيم والتأييد الشعبي له اتسعا بالتوازي مع بلورة نواة القيادة. بعد هذا التطور مباشرة، نجحت فتح في 1969 بالسيطرة على قيادة منظمة التحرير؛ دليل على كونها الجهة الرائدة بين الحركات والفصائل التي انتسبت إلى الحركة الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: السنوات التالية(2017 - 1967)

1- وضع خطوط الـ 67 كأساس للاتفاق

حرب "يوم الغفران" عكست انتقال الصراع العربي - الإسرائيلي إلى مرحلة جديدة، تميزت بالتأكيد على الجانب الجغرافي بدلًا من الدعوة الساحقة للقضاء على وجود دولة إسرائيل (هناك من سيقول بأن هذا الحدث يعكس الاعتراف بعدم القدرة على إبادتها)؛ مصر خرجت للحرب في 1973 من أجل دفع عملية تعيد شبه جزيرة سيناء إلى سيادتها، وأرادت سوريا أن تستعيد السيطرة على هضبة الجولان، الأردن من جانبها اكتفت ببعثة عسكرية قاتلت على الجبهة السورية. بعد الحرب، توصلت كلٌ من مصر وإسرائيل إلى اتفاق سلام موضوعه إعادة سيناء إلى مصر (باستثناء قطاع غزة)، هذا الاتفاق قدّم الشرعية أيضًا لاتفاق السلام الأردني - الإسرائيلي، الذي وقع بعد حوالي 15 عامًا، وجاء ذلك بعد أن اندلعت في الضفة الغربية وقطاع غزة انتفاضة شعبية، وبعد ان قطعت الأردن ارتباطها بالضفة، وبعد ذلك بدأت مفاوضات مباشرة بين منظمة التحرير وإسرائيل، الخلاف بين سوريا وإسرائيل بشأن هضبة الجولان بقي على حاله.

على هذه الخلفية تطور إجماع إقليمي ودولي بشأن المخطط الجغرافي للخلاف الفلسطيني - الإسرائيلي، وبالتوافق مع ذلك حدود الترتيب، "خطوط الـ 67" (أو على أساسها) وضعت كقاعدة للحوار، سواء كان الحديث يدور عن تأييد الانفصال السياسي الجغرافي والسعي لحل الدولتين أو كان الحديث يدور عن التحفظ التام أو الجزئي الإسرائيلي أو الفلسطيني على هذا الحل.

2- تحديث موقف منظمة التحرير

"الكفاح المسلح يزرع، والكفاح السياسي يحصد" هكذا قال هاني الحسن، مستشار مؤسس ورئيس حركة فتح ياسر عرفات، يصعب تحدي سريان هذه المقولة التي لخصت استراتيجية منظمة. الكفاح العنيف، الذي كان طوال سنوات يتصدر سياسة المنظمات الفلسطينية، بما فيها منظمة التحرير برئاسة فتح، التي اعتبرت "التيار المركزي" وحققت إنجازات ملحوظة .استراتيجية العمل هذه هي التي رفعت القضية الفلسطينية لتتصدر العناوين الرئيسية، وأسست لمكانة منظمة التحرير كممثل لها، سواء في أوساط الفلسطينيين أو في أنحاء الشرق الأوسط وعلى الساحة الدولية.

عندما تمركزت فتح في رئاسة منظمة التحرير، تحررت الأخيرة من مقامها الأساسي كذراع للدول العربية، هذا التحرر كان أساس مطالبتها بالاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وهو المطلب الذي رُد عليه بالإيجاب في 1974، بعد حرب "يوم الغفران". عدم القدرة على تحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل في 1967 بوسائل عسكرية، جعل بعض الدول العربية تواجه هذا التحدي بطريقة سياسية (واقتصادية)، أريد لمنظمة التحرير أن تلعب دورًا على ساحة الصراع كممثلة لقضية حلها شرط للانتقال إلى السلام في المنطقة، غير أن موقف الدول العربية من الكفاح الفلسطيني المستقل منذ بدايته لم يعكس تأييدًا لطريقة المنظمة بقيادة فتح، وإنما عكس اعتبارات آلية: أعضاء الجامعة العربية استغلوا القضية الفلسطينية كرأس حربة لصراعها مع إسرائيل، وكأداة ضرب مزدوجة. في ذات الوقت، اعترافهم بمنظمة التحرير كممثل وحيد عن القضية الفلسطينية عكس التمييز بين الصراع العربي - الإسرائيلي وبين الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي رغم ان هذا التمييز لم يتطور إطلاقًا ليصبح إلى فصل بينهما.

هذا التطور أجمل مرحلة مهمة في تاريخ منظمة التحرير، التي كانت بداياتها بانتهاء حرب الأيام الستة. من حينها وإلى يومنا هذا، التقدم صوب اتفاق فلسطيني - إسرائيلي ظل شرطًا إلزاميًا لتحديث جوهري بين الدول العربية البراغماتية وإسرائيل.

في ذلك العام، دُعي رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات للخطابة أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة، دعوته إلى هذا الموقف أشار إلى توجهٍ في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، والذي سُمّي على مر السنين بـ "التدويل"، هذه الأيام يصف هذا المصطلح النشاطات الدبلوماسية المنسقة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية على خلفية استمرار الجمود السياسي، والتي يُراد منها تسخير الدعم الدولي لمخطط "حل الدولتين."

3- حركة جغرافية وتنوع استراتيجي

تحديث موقف منظمة التحرير أحدث تغييرًا فيما يخص قنوات عمل فتح، اعتبارات الربح والخسارة جعلت فتح في أواخر الثمانينات من القرن العشرين تتراجع عن "العمليات الإرهابية" على الساحة الدولية، والتركيز على "أعمال العنف" في الساحات التي اعتبرت شرعية (قطاع غزة والضفة الغربية وحدود إسرائيل). في المقابل، ازدادت أهمية النشاطات التي لم تكن ترتبط مباشرة بالبنية العسكرية، لكن كانت تدعمها كونها ركائز أساسية للدعم الشعبي للتنظيم، ففي الأردن وفيما بعد في لبنان، كانت منظمة التحرير المسؤول الرئيسي في مجالات التعليم والصناعة والتنظيم الاجتماعي في أوساط الفلسطينيين مقارنة بالمنظمات الفلسطينية الأخرى، ذلك

بالإضافة إلى قوة فتح العسكرية التي فاقت قوة بقية الفصائل الفلسطينية مجتمعة. الانتساب إلى المنظمات الفلسطينية - وسيما فتح - قبل في هذه المقاطعات الجغرافية، سواء بالاختيار الأيديولوجي أو لضرورة الأمر الواقع.

منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، ركزت منظمة التحرير على العمل الدبلوماسي بقصد أن تضمن لنفسها الواقعية في عملية سلمية محتملة بين الدول العربية وإسرائيل، الحرص المتنامي على الأعمال الاجتماعية والسياسية - وسيما ارتفاع أهمية الأعمال السياسية - لم تعتمد من قبل التنظيمات المحسوبة على معسكر المعارضة لحركة فتح، أكثر من مرة أعدت "العمليات الإرهابية" التي نفذتها هذه التنظيمات، وسيما على الساحة الدولية، لتخريب جهود منظمة التحرير لتمكّن نفسها كممثل شرعي ووحيد وتشويش تمركزها على أرض الأردن ولبنان. نجاحات مثيرة بهذا المعنى سُجلت لصالح تلك التنظيمات عندما خلقت العمليات التي نفذتها سلسلة من ردود الأفعال (رغم أنها كانت على خلفية معارضة بيئية محلية للتواجد الفلسطيني المعززة قوته)، والتي انتهت بطرد منظمة التحرير وفتح من معاقلها في الأردن (1970)ومن لبنان.(1982)

الأردن طردت منظمة التحرير وبقية التنظيمات الفلسطينية بعد أن زادت حدة العمليات التي نفذوها، وشكّلت تهديدًا مباشرًا على الحكم، وفي المقابل أثبتت محدودية سيطرة التنظيم على مجمل التنظيمات الفلسطينية؛ الدافع المباشر لخطوة الطرد كان إنزال طائرات المسافرين المخطوفة من قبل الفلسطينيين على أرض الأردن، هذه الديناميكا تكررت في لبنان، التي تجمعت فيها التنظيمات الفلسطينية بعد أن فقدوا معاقلهم في الأردن. استفادة من تجربة الأردن، سعت هذه التنظيمات (وعلى رأسها فتح) إلى الانضمام للمنظومة السياسية اللبنانية المتصارعة، وانضمت لهذا الغرض إلى القوات المحلية، وأثاروا بذلك معارضة كبيرة من قِبل سوريا والفصائل النصرانية اللبنانية وإسرائيل. الاجتياح الإسرائيلي - الذي أعد لتفكيك البنية الإدارية والعسكرية للمنظمات الفلسطينية في لبنان وإبعاد مقرات قيادتها عنها وتقويض شرعية منظمة التحرير الفلسطينية على الساحات الإقليمية والدولية - وضع حدًا لهذا المعقل أيضًا؛ هذه المرة كان الدافع المباشر "عملية الاعتداء" التي نفذها تنظيم معارض لفتح بالسفارة الإسرائيلية في لندن.

المحاولات الفلسطينية لإيجاد بديل للمعقل اللبناني المفقود تضمنت تنسيقًا سياسيًا مع الأردن، بل وحتى استقرارًا جديدًا في لبنان، وعندما فشلت هذه المحاولات توجهت فتح إلى الضفة الغربية .المعرفة بالاحتمال الضيق لأن تؤسس هناك بنية عسكرية، جعلت التنظيم يركز على بناء شبكة من المؤسسات السياسية والاجتماعية، تأثير التنظيم في أوساط سكان الضفة تغلّب على تأثير المنظمات الفلسطينية المنافسة، الذين

عملوا كذلك على مشاريع مشابهة. مع ذلك، كان يبدو ان دائرة تأثير فتح ضيقة، ووصل تطوره إلى طريق مسدود: إسرائيل والولايات المتحدة تمسكتا بمعارضتهما للاعتراف بها، ولذلك فقد ظلت خارج دائرة الحوار بين مصر وإسرائيل، رغم انه تضمن تفاهمات بشأن القضية الفلسطينية. هذه الفترة انتهت اواخر 1987 مع اندلاع الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تعرف اليوم بالانتفاضة الأولى، فتح لم تبادر بالانتفاضة؛ بل العكس فقد عبّرت عن الاحتجاج على فشل منظمة التحرير بأن تضع حدًا لسيطرة إسرائيل على المناطق، ليس أقل من الإحباط الذي أوجد من استمرار الاحتلال.

4- العملية السياسية على جدول الأعمال

في أواخر العام الأول من الانتفاضة، عندما لوحظ التعب من الكفاح ضد إسرائيل في أوساط سكان الضفة والقطاع، ردت منظمة التحرير على التحدي بتصريح دراماتيكي سمح بالبدء في حوار بينها وبين الولايات المتحدة: سحب الكفاح المسلح والاعتراف بخطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة (القرار 181). هذا الإعلان الصادر عن المنظمة في نوفمبر 1988 قضم من الناحية النظرية واقعية أهدافها التقليدية كما فصلت في "خطة المراحل" من العام 1974، والتي نصت على إقامة دولة فلسطينية على جميع أجزاء فلسطين الانتدابية، إلى جانب إنكار دولة إسرائيل.

التآكل في مكانة منظمة التحرير لم يكبح حينها أيضًا، كذلك انحيازها للعراق في حرب الخليج الأولى أضعف هيبتها أكثر، على هذه الخلفية وافقت المنظمة على مشاركة مندوبين من المناطق في الوفد الأردني للمفاوضات مع إسرائيل في إطار مبادرة دولية، برعاية أمريكية، لإعادة الاستقرار إلى الشرق الأوسط (محادثات متعددة الأطراف مواصلة لمؤتمر مدريد 1991.(

إسرائيل من جانبها، والتي تعب الشعب لديها من مواجهة الانتفاضة، توصلت إلى الاستنتاج بأنه ليس بمقدورها بعد الآن دفع القضية الفلسطينية إلى هوامش الحوار، ولذلك فقد وافقت هي أيضًا على مشاركة وفد فلسطيني من المناطق كجزء من الوفد الأردني في المفاوضات الإقليمية .بعد ذلك، ومن أجل منع منافستها من داخل المناطق، صادقت قيادة فتح ومنظمة التحرير على بدء حوار مباشر بين ممثليها وممثلين إسرائيليين، وإن لم تكن في هذه المرحلة رسمية.

في سبتمبر 1993، وبعد ان تحول الحديث بين منظمة التحرير وإسرائيل في أوسلو إلى حديث رسمي وعلني، توصل الطرفات إلى اتفاق بينهما حول مبادئ لدفع فكرة كانت غير متبلورة في أساسها؛ التأسيس للثقة المتبادلة بشكل يسمح بعد انقضاء مرحلة خمس سنوات ببلورة تفاهمات بشأن القضايا المركزية في قلب الصراع: الحدود (بما في ذلك مستقبل المستوطنات الإسرائيلية في المناطق) ومستقبل القدس واللاجئين الفلسطينيين والمطالبة بحق العودة والترتيبات الأمنية وتقاسم الموارد. المبادئ المتفق عليها في أوسلو كانت أساسًا لإقامة السلطة الفلسطينية في مايو 1994، والتي كانت إلى حد بعيد تحولًا تنظيميًا في منظمة التحرير، إذ أنها قامت على أساس جيل المؤسسين لحركة فتح. كذلك تم الاتفاق في إطار اتفاقيات أوسلو على نقل تدريجي للمناطق إلى السيطرة الفلسطينية.

تفاهمات أوسلو اعتبرت نقطة تحوّل في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي تاريخ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ غير أنه وعند هذه النقطة (التي كانت ذروة عملية مأسسة الحركة الوطنية الفلسطينية) بدأ التراجع، المفاوضات السياسية بين الطرفين جرت خطواتها ببطء ولم تؤتِ ثمارًا ملموسة، زخم الاستيطان الإسرائيلي استمر في المناطق، والعنف من الجانب الفلسطيني أدى إلى تأخير نقل المناطق إلى سيطرة السلطة الفلسطينية. السلطة من جانبها زعمت بأنها تجد صعوبة في إحباط العنف بسبب التواجد العسكري والمدني الإسرائيلي في المناطق.

في العام 2000، اندلعت الانتفاضة الثانية بعد أن فشلت المحاولة التي قادتها الإدارة الأمريكية لتخطي المرحلة الانتقالية من المفاوضات بين الطرفين، والتوصل إلى ترتيب يتضمن تفاهمات فلسطينية - إسرائيلية بشأن القضايا الأساسية في الصراع. الطلب الإسرائيلي بأن توافق البعثة الفلسطينية في إطار الترتيب على التعهد بإنهاء الصراع والمطالبات قوبل بالرفض، وكذلك المطالبة باعتراف فلسطيني بدولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي رُفضت تمامًا.

جولات المحادثات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل أكدت على قوة الخلافات بين الطرفين، وعدم حلها لن يسمح بقيام اتفاق سلام؛ نتيجة لذلك ازدادت المعارضة الشعبية - سواء في أوساط الفلسطينيين أو في أوساط الإسرائيليين - للتنازلات التصورية والعملية والأمنية، والتي سيكون لها انعكاسات فورية ومعانٍ تاريخية. أحد تعبيرات هذه المعارضة كان مقتل رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين في 1995 على يد ناشط يميني إسرائيلي متطرف، والذي أراد أن يحتج على ما اعتبره "سياسة تنطوي على تنازل عن مناطق من أرض إسرائيل."

القيادة الفلسطينية خافت وبحق من التحفظ الموجود في إسرائيل على الانسحاب في المناطق ومنها. بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع (2005) تمركز وما يزال يتمركز هذا التخوف في التحفظ الإسرائيلي على إعادة الانتشار في الضفة الغربية. إثر ذلك، ضعفت في صفوفها الرغبة والقدرة على فرض وقف الصراع العنيف على الفصائل الفلسطينية المحاربة، والتي هدفها هو إحباط إمكانية حدوث انطلاقة سياسية. السياسة الإسرائيلية من جانبها يوجهها أيضًا التخوف القائم هو الآخر من الالتزام باتفاق يكون له ثمنًا شعبيًا باهظًا، والذي تشكك في أن السلطة الفلسطينية تستطيع أو تريد أن تفي به، وسيما فيا يتعلق بالبنود الأمنية.

5- دخول حماس

مثل شعار "استقلالية القرار"، كذلك شعار "وحدة الصف" لم يكن سوى مسألة مهمة لدى قيادة منظمة التحرير، الحركة الوطنية الفلسطينية لم تكن أبدًا موحدة، والمعارضة الفلسطينية المقاتلة والمنقسمة هي الأخرى كانت مصرة على إحباط التقدم في المحادثات السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وأكثر من عملت على هذا الأمر هي حركة المقاومة الإسلامية - حماس، التي أسست في الأيام الأولى من الانتفاضة الأولى على قاعدة البنية الاجتماعية الفكرية للإخوان المسلمين في قطاع غزة .اتفاقيات أوسلو التي حدّدت التزاماتها كلٌ من السلطة الفلسطينية وإسرائيل، حددت في الواقع للمعارضة الفلسطينية الداخلية المجالات التي يخرب العمل فيها العملية السياسية وتقوّض أسس السلطة. بناءً على ذلك، بدأت حماس بدأت بتنفيذ عمليات استعراضية أدت إلى ردود فعل إسرائيلية، حيث سخرتها حقيقةً في الحرب التي خاضتها ضد العملية السياسية، وضد السلطة الفلسطينية.

فشل التيار المركزي على الساحة الفلسطينية أو منظمة التحرير والسلطة في استنفاد الإمكانية التي كانت كامنة في اتفاقيات أوسلو أضعفت نفوذ هذا التيار. في المقابل، تعززت مكانة حماس التي تسعى إلى حل "إسلامي" للضائقة الوطنية، الفجوة الأيديولوجية - الاستراتيجية بين المعسكريْن الفلسطينييْن تطورت إلى صراع قوى حزبي وإلى شرخ سياسي علني في أعقاب الانقلاب العسكري الذي نفذته قوات حماس في الـ 2007 في قطاع غزة وطرد رجال السلطة الفلسطينية من المنطقة، هذه التطورات جرت بعد أن اسهمت ردود الفعل العسكرية الإسرائيلية على الانتفاضة كثيرًا في إضعاف حكم السلطة الفلسطينية في المناطق، سواء على المستوى الاجتماعي السياسي أو على المستوى الأمني، كما ان انسحاب إسرائيل أحادي الجانب من قطاع غزة (وإخلاء المستوطنات) أزال العوائق أمام تعزز قوة عناصر حماس العسكرية في المنطقة .إضافة إلى ذلك، فازت حماس

في الانتخابات العامة التي جرت عام 2006، الانتخابات التي أجريت من قبل السلطة الفلسطينية في محاولة لترميم شرعيتها الشعبية.

منذ سيطرة حماس على قطاع غزة، انقسمت الساحة السياسية الفلسطينية إلى سلطتيْن ذات جانب جغرافي محدد: واحدة تقودها السلطة الفلسطينية ومعقلها في الضفة الغربية، والثانية تقودها حماس التي تسيطر على قطاع غزة، وفي الوقت نفسه انقسم الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى ثلاثة أقسام: بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبين إسرائيل وحماس، وبين السلطة الفلسطينية وحماس.

التحدي الماثل اليوم على باب الحركة الوطنية الفلسطينية، وسيما على باب المعسكر الرافع للواء الاتفاق مع إسرائيل، هو تحدٍ مزدوج مضاعف. الصراع الفلسطيني الداخلي يقوم بدور حاسم في ديناميكا الصراع: ثلاث جولات من المواجهة كثيرة الضحايا، وسيما في صفوف الفلسطينيين، اندلعت بين حماس وإسرائيل (2009 و2012 و2014) خلّفت بنى تحتية مدمرة في قطاع غزة، وأثبتت احتمالية التصعيد في ساحة الصراع. في ذات الوقت، أثبتت أيضًا السيطرة الجزئية للسلطة الفلسطينية على المنظومة الفلسطينية.

مبادرات لتجدد العملية السياسية (والتي صاغتها على مدار سنوات جهات إسرائيلية وفلسطينية ودولية) ركزت على عمليةٍ تسمح بمناقشة القضايا الأساسية أو مبادئ الترتيب ومحتوياته، أغلب هذه المبادرات قلّلت ذكر وزن خاصية بنيوية بارزة في الحركة الوطنية الفلسطينية؛ الانقسام في صفوفها. مبادرات أخرى قامت على أساس التقدير بأن الزخم السياسي سيساعد على استقرار المنظومة الفلسطينية. مع ذلك، يصعب التنصل من إمكانية أن يكون عدم التقدم صوب الفصل بين الفلسطينيين وإسرائيل ومواصلة السيطرة الإسرائيلية على المناطق تغذي هذه الظواهر.

من ناحية إسرائيل، سواء في أوساط الشعب أو في أوساط صناع القرار، الصراع الفلسطيني الداخلي، وسيما استمرار الكفاح المسلح، وفرا شرعية وفرصة لرفض النقاش الملموس لاحتمالات الاتفاق. في المقابل، أدى الانقسام على الساحة الفلسطينية إلى تأجيل الحديث في إسرائيل حول المغازي الاجتماعية والأمنية والديموغرافية لاستمرار الواقع السياسي الجغرافي المستمر لوقت طويل.

6- بعد 50 عامًا

بعد مرور خمسين عامًا على حرب الأيام الستة، العملية السياسية الفلسطينية الإسرائيلية تعيش حالة من الجمود المستمر، والظروف السياسية على الساحة الفلسطينية والساحة الإسرائيلية على حد سواء لا تشجع

على التقدم نحو حوار من أجل الوصول إلى اتفاق. ذلك رغم أنه بين السلطة الفلسطيني وإسرائيل ثمة التقاء مصالح واضح، وسيما على المستوى الأمني، وخاصة في محاربة حماس.

لأن السلطة الفلسطينية لا تستطيع أن تهجر فكرة حل الدولتين (إسرائيل أيضًا ولأسباب سياسية ودبلوماسية لا تستطيع التراجع عن الالتزام بهذا الحل)؛ توجهت إلى المجتمع الدولي في محاولة لدفع الاستقلال الفلسطيني في مسار متجاوز للحوار المباشر مع إسرائيل، الإنجاز على الساحة الدولية من شأنه أيضًا أن يساعد السلطة على ترميم مكانتها الداخلية، وذلك في ظل الانتقادات الشعبية الداخلية الموجهة إليها بسبب الحكم الخاطئ الضعيف، وكذلك إثر فشلها لسنوات طويلة في التقدم نحو الاستقلال. رحلة السلطة الدولية سجلت إنجازات لا بأس بها، رغم أنها كانت في الأساس إنجازات رمزية، إذ أنها لم تؤدّ حتى الآن إلى وضع يضطر إسرائيل إلى تليين مواقفها و/ أو الانسحاب من المناطق. "اسم اللعبة" ما يزال "حل الدولتين لشعبين"، وعلى خلاف الوضع السائد في ساحة الصراع منذ 1948؛ القضية الفلسطينية يمثلها اليوم سلطة وطنية، والتي - رغم نقاط ضعفها الكثيرة ومحدودية سيطرتها على المناطق الخاضعة للخلاف مع إسرائيل - هناك إجماع إقليمي ودولي واسع بشأن شرعية مطالبها السياسية والجغرافية.

إلى جانب الالتزام المعلن لرؤية حل الدولتين، لوحظ لدى الطرفان التفكير بالخطوات المؤقتة أو الدائمة التي ستعكس واقع عدم الانفصال القائم في ساحة الصراع وعدم القدرة على إجلاس الطرفين على طاولة المفاوضات والتشكك بخصوص إمكانية تطبيق الاتفاق عندما يتبلور. في إسرائيل، تدرس في هذا الإطار مقترحات إدارة مُحسنة للصراع، وذلك حتى تنضج الظروف لتجدد المحادثات أو حتى على الإطلاق. في هذا السياق، وضعت مقترحات للقيام بخطوات مستقلة تخفف عن إسرائيل العبء الأمني والسياسي - الدبلوماسي الكامن في السيطرة على الضفة الغربية. وعلى خلاف ذلك، وضعت مقترحات للضم الجزئي على الأقل للمناطق. في الجانب الفلسطيني، إلى جانب معارضة فكرة الدولتين التي تقودها حماس؛ تجدد أيضًا في صفوف التيار المركزي التفكير باتجاه الدولة الواحدة على أرض إسرائيل الانتدابية.

الوضع السياسي - الجغرافي الحالي، وسيما كخلفية للتفكير في تأسيسه من خلال ضم المناطق إلى إسرائيل، وخلاف ذلك كخلفية لتنازل فلسطيني عن السعي لحل الدولتين؛ من شأنه ان يشهد على انحدار تاريخي نهايته طمس حدود 1967 وتركيز الخطاب على حدود ساحة الصراع كما كانت قبل انتهاء حرب 1948. هذا التوجه المحتمل يضع تحديًا كبيرًا أمام إسرائيل والتزامها بالرؤية التي وجهت قيامها: دولة يهودية ديمقراطية.